المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.

العدد السابع
نوفمبر ٢٠٢٤

المعهد العربي لإنماء المدن

الأسواق العامة كمحرك اقتصادي و اجتماعي في المدن

مقابلات
سعادة الأستاذ أحمد الحميدي، رئيس بلدية مسقط، يتحدث عن البعد التنموي للأسواق العامة في مسقط وتجربة البلدية في تطويرها وإدارتها

رؤى حضرية
آراء الخبراء حول الأسواق العامة وأهميتها وأدلة فنية لتخطيط وإدارة الأسواق العامة

حراك المدن
مشاريع ومبادرات في إدارة الأسواق العامة بمدن عربية

MUDUNUNA

إن الآراء الواردة في مجلة مدننا لا تعكس آراء المعهد العربي لإنماء المدن.

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban
@arab_urban_sa
/araburban
/araburban
/@arab_urban

العدد السابع

الأسواق العامة كمحرك اقتصادي و اجتماعي في المدن

فريق التحرير
د. أنس المغيري | المشرف العام
د. جهاد فرح | رئيس التحرير
د. زياد علم الدين | مستشار التحرير
ميشيل إعجاز | منسق مشاريع
عبدالرحمن الزعبي | منسق مشاريع

الغلاف الأمامي
سوق الحراجب، طرابلس، لبنان
©٢٠١٨ Sun_Shine | Shutterstock

MUDUNUNA

بغداد، العراق

جميع الحقوق محفوظة
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

١
افتتاحية

٦ الأسواق العامة في المدن العربية: بين الأصالة والحداثة

٢
مقابلات

٩ مقابلة مع سعادة الأستاذ أحمد الحميدي، رئيس بلدية مسقط، يتحدث عن البعد التنموي للأسواق العامة في مسقط وتجربة البلدية في تطويرها وإدارتها

٣
رؤى حضرية

١٥ تطوير الأسواق العامة: منظور عالمي

١٧ إعادة إحياء أسواق حلب: سبيل إلى نهضتها العمرانية

١٩ التحول التاريخي للأسواق في مدينة الرياض

٢١ أدلة فنية لتخطيط وإدارة الأسواق العامة

٤
حراك المدن

٢٥ أسواق المزارعين والأسواق الموسمية في بيروت ورام الله وعمّان

٢٨ الأسواق التاريخية في الكويت والدوحة وصُحَار

٣١ التحديات التي تواجه الأسواق غير النظامية في مصر والمغرب

٣٣ حالات من الجزائر وتونس وصفاقس: تجديد الأسواق المحلية ورقمنتها

٣٦ إحياء التقاليد: دور أسواق الحرف اليدوية في الهفوف وأبها

٣٨ إعادة هيكلة أسواق الجملة الكبرى في الرباط والمنامة

٥
أخبار المعهد

٤١ مشاركة المعهد العربي لإنماء المدن في المنتدى الحضري العالمي

٤٤ إطلاق مبادرة حوار المدن العربية الأوروبية (AECD)

٤٥ وفد المعهد العربي لإنماء المدن يعزز التعاون الإقليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة

٤٧ شراكات المعهد الجديدة

٥٠ تنظيم ندوة حول دمج أبعاد المناخ والمرونة في برامج التخطيط الحضري بالتعاون مع جامعات المانية وعربية

٥١ البرنامج الدولي في الابتكار والإدارة الحضرية المرحلة الثانية: تجربة ثرية لأفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة الحضرية والابتكار

٥٢ تعزيز القدرات المؤسسية من خلال برامج تدريبية متخصصة

٥٤ لقاءات سلسلة "حراك المدن" ٦ و ٧

افتتاحية

الأسواق العامة في المدن العربية: بين الأصالة والحداثة

الدكتور أنس المغيري - المدير العام للمعهد

لطالما كانت الأسواق العامة القلب النابض للمدن العربية، ولطالما جسدت حضارتها العريقة وجوهر موروثها الثقافي والتاريخي. فهي ليست مجرد أماكن للتعاملات التجارية فحسب، بل هي أيضاً أماكن تتكشف فيها الحياة، وتتواصل من خلالها المجتمعات، وتزدهر التقاليد والاقتصادات المحلية. ففي الوقت الذي تمر فيه المدن العربية بتحول حضري سريع، تصبح التحديات التي تواجها تلك الأماكن الحيوية قضية ملحة. من هنا تبرز التساؤلات وتتكشف الوقائع. فكيف لنا أن نحافظ على عراقة أسواقنا التاريخية؟ في الوقت ذاته، كيف يمكن لهذه الأسواق أن تتكيف لتلبي متطلبات الحياة الحضرية المعاصرة؟

ففي الحين الذي تحتفل به الأسواق العامة بتراثها الدائم في مختلف أنحاء المدن العربية، نجدها بأنها لا تدخر جهداً في التصدي للتحديات التي تواجهها اليوم. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن هناك محاولات حثيثة من قبل المدن في تبني مفاهيم الاستدامة والمشاركة المجتمعية. فقد برزت تلك المفاهيم من خلال التأكيد على أهمية هذه الأماكن والتعامل معها على أنها مراكز حيوية، تربط الاقتصادات الريفية بالمستهلكين في المناطق الحضرية، وتعزز من الممارسات التجارية المسؤولة بيئياً، وتقوي من الشمولية والروابط الاجتماعية.

كما تمثل الأسواق التاريخية شواهد معمارية وروائع حية للتراث المشترك، وتؤكد عل أهمية دور القطاع البلدي في دعم مشاريع الترميم والاحياء لهذه الأماكن مع الحفاظ على تاريخها وحيويتها الاقتصادية. وقد تعود هذه الأسواق بنا إلى الماضي، وتذكرنا بأن قصص نجاحها لا تتوقف فقط على بنيتها التحتية المادية، بل تعتمد أيضاً على التفاعلات والتعاملات البشرية؛ في حين أن قصص مرتاديها تجعل منها أماكن فريدة من نوعها. وتُظهر هذه الأماكن أيضاً كيف أن التماهي بين التقاليد والحداثة يمكن أن تخلق أماكن وظيفية وثقافية، تجعلها مراكز حيوية نابضة بالحياة اليومية.

وبالرغم من ذلك، تواجه الأسواق التقليدية اليوم منافسة شديدة من مراكز التسوق الحديثة ومنصات التجارة الرقمية. ولكي تزدهر هذه الأسواق يجب عليها التكيف مع الحداثة، وفي الوقت ذاته التركيز على نقاط القوة المتأصلة في التنوع الثقافي وعراقة المجتمع. ومما لا شك فيه بأن الرقمنة، في عصرنا الحالي، تساهم في إتاحة فرص جديدة مبتكرة للأسواق التقليدية، من خلال تعزيز كفاءتها وقدرتها التشغيلية، ومن خلال إنشاء أسواق افتراضية داعمة لها، تضمن لها استدامتها وتبقيها على صلة بالمشهد الحضاري لمدننا المعاصرة السريعة التطور.

ونسعى جاهدين في هذا العدد من مجلة "مدننا" إلى إظهار جهود المدن العربية، والتحديات التي تواجهها في تنظيم وتطوير أسواقها وأنشطتها التجارية. فقد أجرينا مقابلة مع رئيس بلدية مسقط، السيد أحمد الحميدي، حول تجربته في إدارة الأسواق العامة في مسقط. كما قدمنا مقالًا ذو مغازٍ عميقة بقلم السيد ديفيد كيه أونيل، وهو أحد الأصوات الرائدة عالمياً في مجال الأسواق العامة، يتحدث فيه عن إحياء الأسواق العامة بالمدن في وقتنا الحالي. إضافة إلى ذلك، قدمنا مقالة بقلم الدكتور علي إسماعيل، حيث تطرق باستفاضة عن الجهود الاستثنائية التي بذلها صندوق الآغا خان للثقافة (AKTC)، وبلدية حلب في إعادة تأهيل سوق السقطية التاريخي. كما استعرضنا ما كتبه الدكتور منصور العساف عن تطور الأسواق العامة في مدينة الرياض.

كما تضمن هذا العدد "حراك المدن"، حيث تطرقنا إلى حالات متنوعة وتجارب خاصة في إدارة الأسواق العامة وإحيائها وتجديدها لمدن في المنطقة، بما في ذلك مدينة بيروت ورام الله وصحار وصفاقس والهفوف.

كما يسعدنا في هذا العدد من مجلة مدننا أن نسلط الضوء على أخبار المعهد العربي لإنماء المدن خلال الشهرين الماضيين. فقد كان للمعهد مشاركة فاعلة في المنتدى الحضري العالمي في دورته الثانية عشر (WUF١٢) في القاهرة هذا العام، حيث عقد المعهد لقاءات تعريفية وجلسات تواصل وحوار. كما شارك المعهد في المعرض الحضري المصاحب للمنتدى، داعيًا مختلف المنظمات والمدن العربية والعالمية إلى المشاركة في أنشطته، ومد جسور التعاون فيما بينها، وتبادل المعرفة والخبرات، والشراكة. كما يسر المعهد الإعلان عن أبرم عدة شراكات رسمية تمت أثناء المنتدى، بما في ذلك الشراكة مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية، والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، ومعهد التدريب والدراسات الحضرية، والاتحاد الدولي للمدن الكبرى – متروبوليس.

وتشمل شراكاتنا مؤخراً تعاونًا بالغ الأهمية مع مؤسسة بلومبرج الخيرية (Bloomberg Philanthropies) والمتعلقة بالمبادرة العالمية "لتحدي رؤساء البلديات" (Global Mayors Challenge)، ومع الجمعيّة السويديّة للسلطات المحلية والأقاليم لتطوير قدرات البلديات وتعزيزها، ومع جامعة دورتموند التقنية للبحث وتبادل المعرفة. كما شارك المعهد العربي لإنماء المدن في قمة المدن الصالحة للعيش
(Livable CitiesX Summit) التي عُقدت في معرض (Big5Global) بمركز دبي التجاري العالمي. وفي الزيارة ذاتها، قام المعهد بتوقيع اتفاقية تعاون مع دائرة البلدية والتخطيط بعجمان، كما عُقد اجتماع تعريفي مع فريق المدير التنفيذي لمدينة إكسبو دبي.

وإلى جانب ذلك، يسعدنا أن نسلط الضوء على إعلان بالغ الأهمية بشأن منتدى "حوار المدن العربية الأوروبية"، وهو الحدث النوعي الأول على مستوى المنطقة، إن لم يكن على مستوى العالم. ويدعو هذا الحوار رؤساء البلديات من مختلف المدن العربية والأوروبية إلى الاجتماع لتبادل أطراف الحديث في حوار رفيع المستوى في المدينة المستضيفة "الرياض". ويهدف هذا المنتدى إلى تعزيز تبادل الأفكار والممارسات والتجارب، وتسهيل بناء شبكات التواصل والتعاون بين المدن العربية والأوروبية، وأيضًا بين المدن والمؤسسات المالية الدولية. ولإضفاء الصفة الرسمية على هذه المبادرة، قام المعهد، خلال المنتدى الحضري العالمي الذي عُقد في القاهرة، بتوقيع مذكرة تعاون مع (Platforma)، ومع اتحاد البلديات الهولندية (VNG International)، حيث تم ذلك بحضور ورعاية كريمة من صاحب السمو أمين منطقة الرياض، ورئيس بلدية أوترخت، ورئيس بلدية نواكشوط، ومؤسسات دولية أخرى.

أما في مجالات التدريب وبناء القدرات، فقد تكللت جهود المعهد بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامجنا التنفيذي المتخصص في الابتكار وإدارة المدن (EPIUM)، بالشراكة مع الجمعيّة السويديّة للسلطات المحلية والأقاليم (SALAR International) بمدينة ستوكهولم في السويد. كما أقام المعهد ورش عمل تدريبية متخصصة للبلديات العربية في مسقط ونجران.

مقابلات

رئيس بلدية مسقط

سعادة الأستاذ أحمد الحميدي

يتحدث عن البعد التنموي للأسواق العامة في مسقط وتجربة البلدية في تطويرها وإدارتها

يشغل منصب رئيس بلدية مسقط منذ فبراير ٢٠٢٢، ويمتلك خبرة متميزة تزيد عن ٢٢ عاماً في مجالات العقارات والاستثمارات والاتصالات وإدارة المشاريع وتطوير الأعمال. تقلد سعادته عدة مناصب بارزة في "شركة مسقط للتطوير والاستثمار (أساس)" شملت الرئيس التنفيذي خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، ومدير التطوير، ومدير سلسلة التوريد والمشتريات، ومدير الاتصال المؤسسي والتسويق، بالإضافة إلى منصب مدير عام إدارة الأصول. كما شغل منصب المدير العام لشركة "تعمير للاستثمار"، التابعة لـ"المجموعة الذهبية القابضة"، بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨.
شارك سعادته في عضوية عدة مجالس إدارة، منها مجلس إدارة "سوق مسقط للأوراق المالية" بين ٢٠١١ و٢٠١٤، كما كان أحد المشاركين في البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي "تنفيذ" عام ٢٠١٦. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال والإدارة والتسويق من جامعة هال.

سعادة الأستاذ أحمد بن محمد الحميدي
رئيس بلدية مسقط

لسلطنة عُمان ولمسقط بشكل خاص أهمية كبرى كمركز اقتصادي مهم يربط بين أسواق آسيا وافريقيا والشرق الأوسط؛ وقد ساهم النشاط التجاري والانفتاح الاقتصادي في تشكيل الهوية العُمرانية الخاصة بمسقط. وفي هذا العدد من "مدننا" المخصص لتنظيم الأنشطة التجارية الحضرية وإدارة الأسواق، نحاور سعادة الأستاذ أحمد بن محمد الحميدي، رئيس بلدية مسقط لمشاركتنا جهود البلدية في هذا المجال.

بناء على تجربة مسقط، كيف ترون أهمية الأنشطة التجارية الحضرية والدور الذي يمكن أن تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المدن؟

تلعب الأنشطة التجارية الحضرية دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المدن، وهذا يتضح من خلال تجربة مسقط وغيرها من المدن ويمكن تلخيص أهميتها في عدة نقاط رئيسية منها: تعزيز الابتكار والتنافسية حيث أن المدن الحضرية والعواصم تمثل بيئة مثالية لانتشار الابتكار، من خلال إتاحة التفاعل بين الشركات والمستهلكين مما يعزز من الابتكار والتنافسية في السوق. وفي العاصمة مسقط، يمكن

ملاحظة تحسن في مستوى الخدمات التجارية مثل التجارة الإلكترونية، وزيادة التنوع في العروض التجارية، وهو ما يزيد من كفاءة السوق ويحفز نمو الأعمال التي تساهم بدورها في تنويع الاقتصاد المحلي من بوابة القطاعات الرئيسية مثل السياحة، والتجارة، والتعليم، والصحة.

إن الأنشطة التجارية الحضرية تمثل ركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المدن من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين البنية الأساسية، وزيادة الاستثمارات، حيث تلعب هذه الأنشطة دورًا محوريًا في تعزيز مكانة مدينة مسقط على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها مدينة حضرية حديثة مزدهرة ونابضة بالحياة، وتعتبر نموذجًا ناجحًا للعديد من المدن التي تسعى لتطوير أنشطتها التجارية وتنويع اقتصادها.

يشاهد المواطن والمقيم في محافظة مسقط تنوع الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي يجعل المدينة أكثر مرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، كما أنه يعزز من قدرتها على جذب السياح والمستثمرين. علاوةً على تحفيز الاستثمار المحلي والدولي حيث أن المناطق الحضرية عادة ما تكون مركزًا جاذبًا للاستثمارات من داخل الدولة ومن خارجها. من خلال تشجيع الأنشطة التجارية، يتم جذب رأس المال المحلي والدولي في مختلف القطاعات، مثل التجزئة، السياحة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة. مسقط، باعتبارها عاصمة سلطنة عُمان، تعتبر نقطة جذب للاستثمارات من خلال مشاريع تجارية وسياحية ضخمة مثل المجمعات التجارية والمرافق السياحية الحديثة.

كما أن الأنشطة التجارية الحضرية لا تقتصر على جوانب اقتصادية فقط بل لها تأثير كبير على المستوى الاجتماعي، حيث تساهم في تنمية المجتمع من خلال توفير أماكن للتواصل الاجتماعي والترفيه كالمجمعات التجارية والأسواق، فضلاً عن كونها مركز للتبادل الثقافي على المستويين المحلي والخارجي.

للبلدية دور مهم في مراقبة الأسواق التجارية، سواء في مراقبة الأسعار و سلامة الغذاء والتراخيص، وما هي أبرز التحديات التي تواجهها على هذا الصعيد، وكيف تتعامل معها؟

تقوم البلديات بدور محوري في مراقبة الأسواق التجارية، وخاصة في مجال سلامة الغذاء، وتنظيم التراخيص، حيث تُعتبر هذه المهام من اختصاصاتها الأصيلة للحفاظ على صحة المستهلكين وحمايتهم، إلا أن مراقبة الأسعار ليست من مهام البلدية، حيث تقوم جهات أخرى في الحكومة بهذا الدور.

وتواجه بلدية مسقط بعض التحديات في هذا المجال، يمكن تلخيصها في نقاط رئيسية: بدايةً فيما يتعلق بسلامة الغذاء تكمن عدة التحديات في كشف المنتجات غير المطابقة للمعايير الصحية، بالإضافة إلى قلة الوعي لدى بعض التجار بأهمية سلامة الغذاء. وتتعامل بلدية مسقط مع هذه التحديات بالتفتيش الدوري، التدريب والتوعية، بالإضافة إلى التعاون مع الجهات الصحية المختلفة والجهات ذات الصلة.

مسقط، عمان
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

إضافة إلى ذلك توجد تحديات في إصدار التراخيص وتنظيم الأعمال التجارية، وذلك من خلال الإلتزام بالمعايير والمتطلبات بالإضافة إلى الأعمال غير المرخصة، حيث تعمل بلدية مسقط على التعامل مع هذه التحديات بالتفتيش الدوري والمراجعة، ورقمنة الإجراءات لجعل عملية إصدار التراخيص أكثر كفاءة. بالطبع هذه النقطة تشهد اهتماماً كبيراً من مختلف الجهات في الدولة ضمن برنامج التحول الرقمي الحكومي.

علاوةً إلى ذلك توجد تحديات أخرى مختلفة في الرقابة العامة على الأسواق والتي تكمن في الزيادة المستمرة في الكثافة السكانية في محافظة مسقط والتي تشهد نموًا سكانيًا سريعًا

يركز المخطط الهيكلي لمسقط الكبرى على إنشاء مراكز خدماتية وتجارية تعيد تنظيم الشكل العمراني للمدينة. هل لكم أن تخبرونا عن هذه المشاريع وكيف تعمل البلدية مع ممثلي القطاع الخاص على استقطاب التجار وتشجيعهم على الاستثمار فيها؟

يركز المخطط الهيكلي لمسقط الكبرى بشكل كبير على إعادة تنظيم الشكل العمراني للمدينة من خلال إنشاء مراكز خدماتية وتجارية متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للسكان والزوار، وهو مشروع تشرف عليه وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في سطنة عُمان.

عموماً، يمكن تلخيص هذه المشاريع وأدوار البلديات في التعامل مع القطاع الخاص من خلال تحسين البنية الأساسية الحضرية ومنح كافة التراخيص الخاصة بالبناء والتشييد وتشغيل الاستثمارات المختلفة، حيث تقوم البلدية بدور كبير في تشجيع الاستثمارات الخاصة في المشاريع التجارية والخدمية من خلال التسهيلات ومراجعة الإجراءات بصورة دورية تتماشي مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية، إضافةً إلى وجود دور كبير لبلدية مسقط في استقطاب القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع استثمارية لتطوير واستثمار واجهات المتنزهات والحدائق مقابل تحمل تكلفة الإنشاءات والصيانة طوال فترة التعاقد.

تعتبر الأسواق التاريخية في مسقط من مطرح والسيب من الأقدم على المستوى الخليجي؛ وقد شهدت هذه الأسواق أعمالًا واسعةً لإعادة تأهيلها وجعلها أكثر استقطابًا للسواح. ما هي أبرز المشاريع التي تم إنجازها وما أثرها بشكل خاص على الحرفيين في هذه الأسواق؟

تمثل الأسواق التاريخية في محافظة مسقط، مثل: سوق مطرح وسوق السيب، جزءًا مهمًا من التراث الثقافي والتاريخي والاقتصادي للمدينة. حيث تعتبر مراكز اجتماعية وثقافية تشهد على تاريخ عريق من التجارة والحرف التقليدية. وفي السنوات الأخيرة، شهدت هذه الأسواق أعمالًا واسعة لإعادة تأهيلها وتنظيمها لتصبح أكثر جذبًا للسياح والمستثمرين، مع الحفاظ على أصالتها وروحها التراثية.

ومن أبرز المشاريع التي تم إنجازها في الأسواق التاريخية:

إعادة تأهيل سوق مطرح

سوق مطرح هو من أقدم الأسواق في مسقط ومنطقة الخليج العربي. تم في السنوات الأخيرة تنفيذ مشروع إعادة تأهيل شامل لهذا السوق لتحسين بيئة العمل داخل السوق مع الحفاظ على طابعه التقليدي.

تحسين البنية التحتية: شمل المشروع تحسينات كبيرة في المرافق العامة مثل الكهرباء، المياه، وشبكات الصرف الصحي. كما تم تجديد الطرق والممرات داخل السوق لتسهيل حركة الزوار.

إضاءة وتجميل الشوارع: تم تحسين الإضاءة في السوق ليلاً، مما يساهم في جعل السوق أكثر جاذبية للسياح والزوار خلال ساعات المساء. كما تم توظيف بعض العناصر المعمارية الحديثة مثل الزخارف التقليدية في الأماكن العامة.

تطوير سوق السيب

سوق السيب هو سوق آخر تقليدي ذو أهمية تاريخية، وقد شهد هو الآخر مشروعات تطويرية تهدف إلى تحسين المرافق التجارية والخدمية.

توسيع المساحات التجارية: تم توسيع السوق وزيادة المساحات المخصصة للتجارة بهدف استيعاب عدد أكبر من التجار وخلق بيئة مريحة للتسوق.

إعادة تأهيل المحلات التجارية: تم تجديد المحلات التجارية مع الحفاظ على الطابع التقليدي للمكان، وذلك من خلال استخدام مواد بناء تشبه المواد الأصلية المستخدمة في السوق.

تعزيز البنية التحتية: تم تحسين شبكات المياه والكهرباء وطرق الوصول إلى السوق، مما سهل على التجار العمل في بيئة أكثر تنظيمًا وحداثة.

أثر المشاريع على الحرفيين في الأسواق:

ا. تحسين بيئة العمل للحرفيين

التنظيم والاحترافية: الحرفيون الذين يعملون في أسواق مطرح والسيب استفادوا بشكل كبير من التنظيم الذي توفره هذه المشاريع، مثل إنشاء أماكن عمل مريحة داخل الأسواق المرممة. توفر هذه الأماكن بيئة أفضل للحرفيين لعرض منتجاتهم بأفضل شكل، مع تجهيزات حديثة تجعل العمل أكثر سهولة.

دعم الحرف التقليدية: من خلال تحسين البنية التحتية للأسواق، تم توفير بيئة تجارية ملائمة للنمو والاستدامة للحرفيين التقليديين. كما أن هذه المشاريع تساهم في حفظ التراث الثقافي من خلال الاستثمار في الحرف التقليدية.

٢. زيادة فرص التسويق والتوسع

جذب السياح: تحسين مستوى المرافق والخدمات في أسواق مطرح والسيب ساعد في زيادة حركة السياح، مما وفر فرصًا أكبر للحرفيين لبيع منتجاتهم للسياح المحليين والدوليين. يُعتبر السوق وجهة سياحية رئيسية في مسقط، مما يساهم في الترويج للمنتجات الحرفية العمانية..

٣. تحقيق الاستدامة

الحفاظ على الحرف: من خلال إعادة تأهيل الأسواق وتوفير الدعم اللازم، تم الحفاظ على العديد من المهن الحرفية التقليدية، وبالتالي تم دعم استدامة الحرف العمانية.

هل هناك توجه في بلدية مسقط إلى خصخصة عمليات التشغيل أو الرقابة على الأسواق التجارية؟

هناك توجه في بلدية مسقط نحو خصخصة بعض جوانب عمليات التشغيل والرقابة على الأسواق التجارية، وهذا جزء من استراتيجية حكومة سلطنة عُمان لتعزيز الكفاءة والاستدامة الاقتصادية، وتوسيع دور القطاع الخاص في إدارة المشاريع والخدمات العامة. ويشمل هذا التوجه بعض الأنشطة التشغيلية في الأسواق والمراكز التجارية، بالإضافة إلى خصخصة بعض مهام الرقابة التي تُنفذ حاليًا من قبل بلدية مسقط.

وعلى سبيل المثال: خصخصة عمليات التشغيل في الأسواق التجارية: والذي يركز على تسليم إدارة وتشغيل بعض الأسواق والمجمعات التجارية إلى شركات خاصة أو شراكات بين القطاعين العام والخاص. هذا التوجه يساعد في تحسين جودة الخدمات المقدمة وزيادة الكفاءة في إدارة الأسواق.

بالإضافة إلى وجود بعض المجالات التي قد تشملها الخصخصة خلال الأعوام القادمة

مراقبة سلامة الغذاء: في بعض الأسواق، قد يتم التعاون مع شركات خاصة أو جهات مستقلة للقيام بعمليات تفتيش صحية على المنتجات الغذائية لضمان سلامتها وجودتها.

مراقبة التراخيص: بعض الأنشطة المتعلقة بـ إصدار التراخيص أو مراقبة التزام التجار بالأنظمة قد تُفوض إلى شركات خاصة تحت إشراف بلدية مسقط.

تواجه البلديات عادةً تحديات في تنظيم الأسواق الموسمية وحركة الباعة المتجولين. هل لكم أن تحدثونا عن تجربة مسقط على هذا الصعيد؟

تنظيم الأسواق الموسمية وحركة الباعة المتجولين في المدن يمثل تحديًا دائمًا للبلديات، وذلك بسبب الحاجة لتحقيق توازن بين تسهيل النشاط التجاري، والمحافظة على النظام العام، والسلامة العامة. وتبذل بلدية مسقط جهود حثيثة لتنظيم هذه الأنشطة بما يتناسب مع تطلعات المدينة في أن تكون مدينة حضرية حديثة ومتطورة ونابضة بالحياة، مع الحفاظ على الجوانب الثقافية والبيئية.

١. الأسواق الموسمية في مسقط:

تشهد الأسواق الموسمية في مسقط نشاطًا تجاريًا مكثفًا خلال المناسبات الدينية مثل شهر رمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى، بالإضافة إلى المناسبات الوطنية والفعاليات الثقافية. وتتبنى بلدية مسقط أسلوبًا منظمًا لضمان تنظيم هذه الأسواق بطريقة لا تؤثر سلبًا على الحياة اليومية للمواطنين والمقيمين.

الإجراءات التي تتبعها بلدية مسقط في تنظيم الأسواق الموسمية:

• تخصيص أماكن محددة: يتم تحديد مواقع معينة لاحتضان الأسواق الموسمية بحيث لا تؤثر على حركة المرور أو الأنشطة التجارية الثابتة. هذه المواقع غالبًا ما تكون في مناطق مفتوحة أو مراكز تجارية محورية، ويتم تجهيزها مسبقًا بالبنية التحتية اللازمة.

• التراخيص الموقتة: بلدية مسقط تمنح تراخيص مؤقتة للباعة والمشاركين في الأسواق الموسمية بعد التحقق من استيفائهم للمعايير الصحية والبيئية. يتم التأكد من أن البائعين يتبعون الممارسات التجارية الجيدة ومعايير السلامة الغذائية في حالة بيع الأطعمة والمشروبات.

• تنظيم ساعات العمل: في بعض الحالات، تُحدد ساعات العمل في هذه الأسواق للمساعدة في تنظيم حركة الزوار وتقليل الازدحام، خاصة في المواقع ذات الكثافة السكانية العالية.

• الرقابة على الجودة: تتم مراقبة جودة المنتجات المعروضة في الأسواق، سواء كانت سلعًا استهلاكية أو منتجات غذائية، لضمان سلامة المستهلكين.

تأثير هذه الأسواق:

• تحفيز الاقتصاد المحلي: تعزز هذه الأسواق الموسمية من النشاط التجاري وتوفر فرص عمل للمواطنين والمقيمين. كما تساهم في تنشيط الحركة السياحية في مسقط خلال المناسبات.

• دعم الصناعات المحلية: هذه الأسواق توفر مساحة كبيرة لعرض المنتجات المحلية، مثل الحرف اليدوية العُمانية، المأكولات التقليدية، والمنتجات الزراعية التي تساهم في نشر الثقافة العُمانية.

٢. تنظيم حركة الباعة المتجولين:

حركة الباعة المتجولين تمثل تحديًا كبيرًا، خاصة في المناطق التجارية أو المناطق السياحية التي تشهد إقبالًا كبيرًا من الزوار والمواطنين. من جهة، توفر هذه الأنشطة فرصًا تجارية للعديد من الأفراد، لكن من جهة أخرى، قد تؤدي إلى ازدحام غير مبرر أو تأثير على النظام العام.

خطوات بلدية مسقط في تنظيم حركة الباعة المتجولين:

• تخصيص مواقع معينة: تحاول بلدية مسقط تحديد مناطق خاصة للباعة المتجولين، مثل بعض الشوارع التجارية أو الحدائق العامة، حيث يتم تخصيص هذه الأماكن لبيع المنتجات ضمن ضوابط محددة. هذا يساعد في تجنب انتشارهم العشوائي في مناطق أخرى قد تتسبب في ازدحام الحركة أو مخاطر صحية، كما تم إنشاء مشروع متكامل أطلق عليه اسم "مسار" وهو عبارة عن أسواق مخصصة للباعة المتجولين وعربات الطعام في عدة مناطق حيوية والتي تشهد كثافة سكانية.

• إصدار تصاريح رسمية: يُشترط على الباعة المتجولين الحصول على تصاريح رسمية تسمح لهم بمزاولة تجارتهم في المواقع المخصصة لهم، حيث يتم التحقق من الامتثال للمعايير الصحية والتراخيص التجارية.

• تحديد الأنشطة المسموح بها: تُحدد الأنشطة التجارية المسموح بها للباعة المتجولين، مثل المنتجات الغذائية أو المشغولات اليدوية أو المستلزمات اليومية، مع ضمان ألا تُعرض منتجات قد تضر بالصحة العامة أو تُسبب تلوثًا بيئيًا.

• الرقابة الميدانية: تقوم بلدية مسقط بتكثيف الرقابة الميدانية للتأكد من التزام الباعة المتجولين بالضوابط المتعلقة بالنظافة والترتيب، مع متابعة حركة الباعة للتأكد من عدم تجاوز الحدود المحددة.

٣. التحديات التي تواجه بلدية مسقط في هذا السياق:

• الحفاظ على النظام العام: بالرغم من تنظيم الأسواق الموسمية وحركة الباعة المتجولين، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في التنظيم الأمثل لهذه الأنشطة، خاصة في المناطق المزدحمة، حيث قد يحدث ازدحام مروري أو تشوه للمنظر العام في بعض الأحيان.

• الرقابة على المنتجات: سلامة المنتجات هي أحد التحديات التي تواجه البلدية، خصوصًا في الأسواق الموسمية، حيث تتم مراقبة المنتجات الغذائية لضمان أنها آمنة وتلتزم بالمعايير الصحية، خاصة في فترات مثل شهر رمضان حيث يكون الطلب على الأغذية مرتفعًا.

• الحفاظ على البيئة: تعد النظافة وإدارة النفايات من أبرز التحديات في تنظيم الأسواق الموسمية وحركة الباعة المتجولين. غالبًا ما يترك الباعة والمتسوقون مخلفات قد تؤثر على النظافة العامة إذا لم يتم إدارة جمع النفايات بشكل فعال.

ختامًا، نود من سعادتكم كلمة لقراء العدد عن تطلعات مدينة مسقط لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة؟

تسعى بلدية مسقط بكل عزم إلى أن تكون مسقط مدينةً ذكية ومستدامة، ترتكز على التنمية الحضرية المتوازنة التي تعزز من جودة حياة سكانها وتستجيب للتحديات المستقبلية في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠. إن التنمية الحضرية المستدامة هي حجر الزاوية لتحقيق تطلعاتنا في خلق بيئة حضرية مفعمة بالحيوية، والابتكار، والنمو الاقتصادي المستدام، مع الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للمدينة.

كما نطمح أن تكون نموذجًا حضريًا عصريًا، يوازن بين الحفاظ على هويتها وبين الانفتاح على الابتكار التكنولوجي والممارسات البيئية التي تعزز من استدامة البيئة وتحسن من كفاءة الموارد. من خلال تطوير المرافق الحضرية الذكية، مثل تحسين نظم النقل العام، وتعزيز البنية الأساسية، والتوسع في المساحات الخضراء، وبناء بيئة سكنية وتجارية آمنة وصحية توفر للمواطنين والمقيمين والزوار تجربة حضرية مريحة.

كما أن القطاع الخاص له دور محوري في شراكتنا لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستثمار في المشاريع الخضراء والتكنولوجيا المستدامة، مما يساهم في رفع مستوى الاستدامة الاقتصادية والبيئية في المدينة. كما نسعى إلى تحسين البيئة التجارية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لضمان أن يظل النمو الحضري شاملًا ومتنوعًا.

وفي الوقت نفسه، نحرص على أن تظل التنمية البشرية في قلب تطلعاتنا، مع تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتشجيع المواطنين على أن يكونوا شركاء فاعلين في عملية التطوير والتخطيط العمراني.

إن بلدية مسقط تلتزم بالاستمرار في تطوير سياسات تضمن العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتنوع الاقتصادي، بحيث تتمكن مسقط من مواكبة المستقبل والاستجابة لتحدياته، مع الحفاظ على قيمها الثقافية والبيئية التي تمثل أساس هويتنا العمانية.

رؤى حضرية

تطوير الأسواق العامة: منظور عالمي

ديفيد ك. أونيل

بدأ حياته المهنية في إحياء الأسواق في مسقط رأسه في فيلادلفيا، بنسلفانيا. لقد عمل مع أكثر من مائتي مشروع سوقي جديد وتاريخي حول العالم. ديفيد هو مؤسس برنامج الأسواق في مشروع المساحات العامة في مدينة نيويورك. قام بتجميع أكبر مجموعة في العالم من مواد السوق العالمية، والتي حصلت عليها مكتبات جامعة بنسلفانيا مؤخرًا.

انستجرام: https://www.instagram.com/market.polo/

تعود الأسواق العامة إلى الظهور مرة أخرى في مختلف أنحاء العالم، وذلك بسبب حب عموم الناس لها، حيث إنها تجمع أفراد المجتمع وتسلط الضوء على الثقافة المحلية وتخلق نمو اقتصادي بين الشركات الصغيرة.

وسواءً كانت الأسواق صغيرة أو كبيرة، فإن من أفضلها تلك التي تبيّن روح الأصالة في الطابع المحلي والسكان والمنتجات. وهذه الأسواق تتواجد بأشكال عديدة ومتنوعة، كما أنها تتطور مع مرور الوقت لتناسب مواقعها، بدايةً من الأسواق المفتوحة المؤقتة إلى الأسواق المغطاة ومناطق السوق المطورة و الجديدة.

وعلى مدى قرون من الزمان، كانت الأسواق العامة هي الشكل التجاري السائد للتجمعات العامة والمقايضة والتبادل. أما اليوم فإن خيارات التسوق أصبحت واسعة النطاق، وأصبح ضمان نجاح الأسواق العامة غير مضمون. وفي ظل هذه المنافسة الشرسة من الأنماط الجديدة والتسويق الإلكتروني، فإنه يتعين على الأسواق الاستفادة من مزاياها المتأصلة للحفاظ على أهميتها في ظل هذا المشهد الحضري الذي لا يستقر على حال واحدة.

ومن أشهر الأمثلة على هذه الأسواق، سوق خان الخليلي في القاهرة وهو مثال قديم وذو صلة وثيقة بمنطقة السوق الناجحة. لقد زرت خان الخليلي لأول مرة في عام ١٩٧٩م، قبل أن تخطر ببالي فكرة أن الأسواق ستصبح مشروع حياتي. وقد كان الوقت الذي أمضيته في التجول في ممراته المتعرجة لشراء الضروريات اليومية، عندما كنت غريبًا لا أملك سوى القليل من المال، بمثابة نقطة تحول في حياتي، ساعدتني في تكوين رؤيتي لكيفية عمل السوق الحقيقي.

إن عمل التخطيط والجهود المبذولة للحفاظ على سوق ناجح يشبه العمل في حديقة جميلة لا ينتهي أبدًا. ولكن هناك مقومات عالمية تساعد في جعل السوق ناجحًا.[1] يعتبر الموقع المناسب من أهم عوامل نجاح السوق، حيث لا يمكن للسوق أن يجعل الموقع السيئ أفضل. كما أنه لا يرجى من الموقع غير المناسب أن يعين البائعون على كسب القدر الكافي من المال. وأيضًا، البائعون الأكفاء هم حجر الأساس ولن ينجح أي سوق من دونهم. فضلًا عن أن المساحات العامة المناسبة تعمل على تعزيز التفاعل الاجتماعي وتوفير مساحة مرنة لإقامة المناسبات والفعاليات العامة والعروض الترويجية.

إن عناصر الربط المادية الملائمة تساعد في حركة وتنقل المتسوقين، وتوفر السبل التي تساعد في جذبهم سواءً سيرًا على الأقدام أو من خلال استخدام وسائل النقل العام أو من خلال ركوب الدراجات والسيارات. ولا يمكننا أن ننسى دور الروابط المجتمعية، فالناس يحبون رؤية الوجوه المألوفة في السوق، وهذا يجعلهم يشعرون بالترحيب. كذلك سيزيد البائعون الذين يبرزون تركيبة المجتمع وهويته الفريدة من مشاركة الزبائن من تلك المجتمعات ذاتها. ولا بد من مراقبة

مزيج السلع في السوق وتعديله بعناية ليظل متناغمًا مع الرغبات المتغيرة واتجاهات المستهلكين. إن كل ما يحدث في السوق له ثمن، ويجب على الإدارة أن تكون متناغمة باستمرار مع تكاليف رأس المال، والإيجارات، ونفقات التشغيل، ومستويات المبيعات لتجنب الوقوع في أزمات مالية.

ومن المعروف أن الأسواق العامة لا يقتصر عملها على كسب المال، بل إنها تعمل حقًا "من أجل الصالح العام". وصحيح أن بعضها مربح للغاية، ولكن هذا لا يسري على جميع الأسواق. فالهدف الأساسي من الأسواق يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية التشغيلية، وتخصيص الفوائض لتمويل التحسينات وتطوير مرافقها. ولا يُحكم على نجاح السوق من خلال ميزانيتها وربحيتها فحسب، بل من خلال مدى نجاحها في خدمة المجتمع. وتتلقى العديد من الأسواق مساهمات تشغيلية ورأسمالية من البلديات التابعة لها. ولا يختلف دعم السوق العامة ماليًا عن الإعانات التي تقديم لتطوير حديقة أو مكتبة أو مدرسة أو مؤسسة أخرى ذات منفعة عامة. ومع تزايد شعبية الأسواق العامة، تتوفر مصادر جديدة للمساعدات المالية من المؤسسات والشركات وحتى الأثرياء.

وبالرغم من أن التصميم المعماري يمكن أن يعزز من الكفاءة التشغيلية، فإن الطاقة الداخلية للأسواق تنبع من التعاملات بين الناس، والتي تقاس بالتبادلات والعلاقات التجارية، حيث يشكل كل تعامل صفقة مربحة لكل من المشتري والبائع على حد سواء، وأيضًا يساهم في أن تعم الفوائد على البائعين والزبائن والزوار، ويعزز من تدفق هذه الفوائد إلى خارج الأسواق، مما يؤدي إلى زيادة ليس فقط القيمة العقارية للمناطق التجارية ولكن أيضاً الأحياء المحيطة. وهذا كله يوضح أن الفائدة الاقتصادية للأسواق العامة متأصلة وعميقة.

وعلى سبيل المثال، تم إنقاذ سوق بايك بلايس في سياتل بواشنطن ببراعة قبل خمسين عامًا من مشروع التجديد الحضري غير المدروس، على يد مواطنين متطوعين يتمتعون ببصيرة بعيدة. واليوم، يعد سوق بايك بلايس أحد أكثر مناطق الجذب السياحي زيارة في العالم ومصدر إلهام للمدن الأخرى "لإنقاذ السوق". تضم منطقة سوق بايك مساحة تبلغ ٩ فدان، وتدعم ٤٥٠ شركة مستقلة وتساعد في تحفيز أكبر قدر من النشاط الاقتصادي من مشاريع استاد سياتل المكلفة.[٢]

في برشلونة بإسبانيا، تم تخطيط المدينة بأكملها حول سلسلة من ثلاث وأربعين قاعة سوق تتمتع ببعد جمالي معماريًا، حيث لا يبعد أي مواطن أكثر من عشر دقائق سيرًا على الأقدام من السوق المحلية. ويضمن التوزيع الشبكي المتساوي للسوق إتاحة إمكانية الوصول من الأحياء إلى السلع والخدمات الصحية والمفيدة. كما يخضع كل سوق لتجديدات مدروسة ومميزة لضمان استمرار نظام السوق الرائع في برشلونة للأجيال القادمة.[٣]

لقد اتخذت فيتنام للتو خطوة جريئة لدعم وتشجيع الأسواق على المستوى الوطني. وقد ساعدت هذه السياسة إيقاف تهديد الأسواق التراثية بالإزالة لصالح مشاريع "حديثة". وبعد أن كانت مهددة بالهدم، يتم الآن تجديد "سوق تشاو لونج" العريق والشهير في هانوي بتمويل حكومي. وتحتل الأسواق العامة التي تم تجديدها وإدارتها بشكل جيد مرتبة عالية جدًا في قائمة الأشياء التي تجعل الحياة في المدينة جذابة وممتعة.[٤]

إن إعادة بناء سوق "واقف" في الدوحة، قطر، بعد الحريق المروع الذي نشب في عام ٢٠٠٣م، هو مثال آخر على استثمار الحكومة في الأسواق باعتباره بادرة مدنية عظيمة لجميع الناس. كما يعد سوق "واقف" نقطة جذب للمقيمين والزوار من جميع أنحاء العالم، الذين يستمتعون بسوق مليئاً بالتراث وكرم الضيافة.

لقد اكتسبت الأسواق المؤقتة منخفضة التكلفة والبسيطة نسبيًا شعبية كبيرة. وتشمل هذه الأسواق أسواق المزارعين والأسواق الليلية وأسواق الفنون والكتب والحرف اليدوية. وتظهر هذه الأسواق المؤقتة المبهجة في الشوارع المغلقة ومواقف السيارات والحدائق والمساحات الخارجية المرنة. وغالبًا ما تكون هذه الأسواق هي الخطوة الأولى نحو إنشاء سوق عامة دائمة على مدار العام.

تكتشف النساء والأقليات أن الأسواق أماكن صديقة وآمنة ومرحبة لبدء الأعمال التجارية الصغيرة. وهناك المزيد والمزيد من قصص النجاح حول كيفية تسهيل الأسواق الطريق أمام النساء والأقليات لدخول المجال الاقتصادي، وكيف يمكن أن تحسن العوائد المالية من أعمالهم التجارية في السوق حياة أسرهم.[٥]

فضلًا عن هذا، تشمل فوائد السوق الصحة النفسية. فقد اكتشفت دراسة أجرتها مراكز مكافحة الأمراض والوقاية، في الولايات المتحدة، كيف توفر الأسواق المحلية شريان حياة للأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، وخاصةً كبار السن الذين تقيهم زياراتهم المحبوبة للأسواق من الغرق في الوحدة أو الاكتئاب. حيث تتيح لهم الأسواق إمكانية مقابلة الناس، وتبادل الأخبار والأفكار، والشراء والبيع دائمًا.

ومع اكتساب نهضة الأسواق المزيد من الاهتمام، يتزايد أيضاً فهم كيفية عملها، وما يجعلها ناجحة وكيف تجب حمايتها. ويجب أن تستمر جميع الأسواق في المحافظة على أهميتها، وأن يحافظ العالم العربي في مكانته الرائعة لبث حياة جديدة في أسواقه، بحيث تكون مشبعة بالتفاؤل المتجدد وروح المبادرة.

ملاحظة:
قد يرغب أي شخص مهتم بالحالة الحالية للأسواق في المشاركة في مؤتمر ومعرض الأسواق العامة الذي تنظمه مؤسسة Project for Public Spaces في ميلووكي، ويسكونسن، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ يونيو ٢٠٢٥. وهو أكبر مؤتمر عالمي للأسواق العامة في جميع أنحاء العالم. يفتح التسجيل في فبراير.

Endnote

١. https://www.davidkoneil.com/about/successful_public_markets

٢. https://www.pikeplacemarket.org

٣. https://ajuntament.barcelona.cat/mercats/en/markets/markets-barcelona

٤. https://www.pps.org/article/a-new-national-policy-supporting-public-markets-in- vietnam

٥. https://www.wiego.org/street-vendors-and-market-traders#:~:text=Street٪٢٠Vending/Market٪٢٠Trade٪٢٠and٪٢٠WIEGO٪٣B٪٢٠١٤,٢٠Statistical٪٢٠Brief٪٢٠no٪٢٠٢.

إعادة إحياء أسواق حلب
سبيل إلى نهضتها العمرانية

الدكتور علي إسماعيل

رئيس مؤسسة الآغا خان للخدمات الثقافية في سوريا من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٣م. قاد جهود الحفاظ على التراث الثقافي في دمشق وحلب. وبفضل تفانيه العميق، حصل صندوق الآغا خان للثقافة على أفضل جائزة من المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي "إيكروم- الشارقة". حصل على منحة تشيفنينج ودرجة الماجستير في الأعمال التجارية الدولية من المملكة المتحدة ودكتوراه في الإدارة الدولية من الولايات المتحدة، يجمع الدكتور إسماعيل بين المعرفة الأكاديمية والشغف بحماية التراث وتعزيز الهوية الثقافية للمجتمع.

الأسواق العامة ليست مجرد أماكن تجارية، بل هي روح المدن ومراكز للتفاعل المجتمعي ورمز للهوية الثقافية. وفي العالم العربي، تحتل الأسواق القديمة مكانة خاصة باعتبارها مراكز نابضة بالحياة، وتجمع بين التجارة والتقاليد العريقة. سوق السقطية في حلب هو مثال حي على قوة تعاون المجتمع وقدرته على التعافي والنهوض من جديد.

يعد سوق السقطية جزءًا لا يتجزأ من التراث الحضاري العريق لمدينة حلب القديمة. يمتد هذا السوق التاريخي على مسافة ١٣ كيلومترًا، وهو جزء من شبكة تضم أكثر من ٣٠ سوقًا مترابطة. ويعود تاريخ هذه الأسواق إلى أكثر من ٥٠٠ عام، حيث شكلت هذه الأسواق هوية حلب واقتصادها ونسيجها الاجتماعي. وقد أدرجت مدينة حلب القديمة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي عام ١٩٨٦م، مما يعكس أهميتها التاريخية والثقافية. وتُعتبر حلب واحدة من أقدم المدن المأهولة بالسكان دائمًا في العالم.

وعندما دمر الصراع في سوريا أجزاء كبيرة من حلب، بما في ذلك سوق السقطية التاريخي، الذي ترك فراغًا في الحياة الثقافية والاقتصادية للمدينة. فبالنسبة لتجار التجزئة المحليين الذين باعوا التوابل والخضراوات واللحوم في السوق لأكثر من مئة عام، كان الدمار أكثر من مجرد خسارة مصدر رزق؛ ويقولون: "هذا السوق ليس مجرد مكان لبيع السلع، إنه جزء من هويتنا".

تم الانتهاء من أعمال الترميم لسوق السقطية في عام ٢٠١٩م، والذي تضمن سلسلة من العمليات الفنية والهيكلية التي تهدف إلى الحفاظ على السلامة التاريخية للسوق، مع مراعاة معايير السلامة الحديثة. وقد تطلب المشروع حرفية دقيقة لاستعادة الأقواس الحجرية المميزة للسوق والأعمال الخشبية والديكورات الداخلية. وقد تم تمويل الترميم بشكل رئيسي من قبل صندوق الآغا خان للثقافة، بمشاركة من شركاء محليين.

وقيَّم المهندسون في البداية ضعف جدران الأساس والأقواس، وثبّتوها باستخدام ملاط الجير، وهي مادة تقليدية معروفة بمرونتها مع البناء الحجري القديم. كما تم دمج الأقواس الحجرية مع دعامات وأعمدة فولاذية مدمجة بشكل غير ظاهر، مما يجمع بين الأساليب التقليدية وأساليب التسليح الحديثة لضمان المتانة على المدى البعيد.

كان الاعتماد على المواد المحلية هو مفتاح نجاح المشروع، حيث استُخدِم الحجر من محاجر حلب لإصلاح الأجزاء التالفة، ليتناسب بشكل مثالي مع البنية الأصلية. كما قام الحرفيون المهرة باستعادة واجهات المحلات التجارية والأبواب والنوافذ الخشبية باستخدام خشب الصنوبر القوي، مما حافظ على الطابع الأصلي للسوق ودعم الاقتصاد المحلي.

ونُفِّذ المشروع على مراحل، ففي المرحلة الأولى، تم التركيز على تعزيز الهيكل الأساسي لضمان السلامة، تلتها مرحلة ترميم التفاصيل المعمارية بالاستناد إلى السجلات التاريخية. وعلى مدار المشروع، وبفضل مشاركة أصحاب المحلات التجارية، تمكن الفريق من الحفاظ على روح السوق الأصلي مع تلبية احتياجات الزوار المعاصرين.

أعاد ترميم سوق السقطية التعافي الاقتصادي إلى حي حلب القديم، حيث وفر أكثر من ١٠٠ وظيفة، وزاد من حركة الزوار والمرتادين بنسبة ٣٠٪. ومن المتوقع أن يجلب السوق عشرات الملايين من الليرات السورية سنويًا من السياحة، كما شجع نجاحه على ترميم ست أسواق أخرى في المنطقة، مما يعزز دور المنطقة كمركز تجاري واجتماعي.

"الأسواق الشعبية هي قلب المدن وتلعب دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد وتعزيز الروابط الاجتماعية والحفاظ على الهوية الثقافية"

يُعد السوق الآن وجهة سياحية شهيرة بفضل محلاته النابضة بالحياة وتاريخه العريق. فقد حظي المشروع بتقدير عالمي عندما فاز بالجائزة الأولى من المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي "إيكروم- الشارقة" (ICCROM) عام ٢٠٢٠م تقديرًا لمساهماته في الحفاظ على التراث.

ويُجسّد ترميم سوق السقطية صمود مدينة حلب العريقة. فالأسواق التقليدية مثل هذه تشكِّل جزءًا لا يتجزأ من الهوية الثقافية للمدن العربية، حيث تجمع الناس وتوفر أماكن للتواصل وتبادل الخبرات وتساهم في الحفاظ على التراث. ويعمل السوق المُرمَّم على إعادة إحياء النسيج الاجتماعي والثقافي في حلب.

تؤكد تجربة حلب أن إعادة إحياء الأسواق التاريخية تتطلب نهجًا تعاونيًا يضم السلطات المحلية والمنظمات المجتمعية والشركاء الدوليين. فيجب على هذه الجهات الفاعلة تحقيق التوازن بين الحفاظ على التراث والاحتياجات المعاصرة، وضمان أن تكون المساحات المُرمَّمة وظيفية وموثوقة ثقافيًا.

ويؤكد نجاح سوق السقطية على الدور الحاسم للتراث في عملية التنمية الحضرية وتحقيق التعافي على المدى الطويل. فالأسواق الشعبية هي قلب المدن وتلعب دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد وتعزيز الروابط الاجتماعية والحفاظ على الهوية الثقافية. ويمكن للمدن العربية أن تستفيد من تجربة حلب في هذا الصدد.

حلب، حيث الماضي يلتقي بالمستقبل، وأسواقها تظل نابضة بالحياة. سوق السقطية، رمز للصمود والأمل، يضيء درب الأجيال القادمة.

التحول التاريخي للأسواق في مدينة الرياض

منصور بن محمد بن علي العساف

محرر وكاتب في جريدة الرياض. قاد عدداً من الأعمال التليفزيونية كصانع محتوى ومشرفاً على عدد من البرامج المتعددة والقصص القصيرة والحوارات. شارك في العديد من الندوات والمحاضرات في جمعية المؤسسات والمؤسسات السعودية.

شهدت مدينة الرياض في الخمسينات الميلادية من القرن الماضي عصر الانفتاح على البناء بالإسمنت المسلح، حيث بدأت العاصمة السعودية تستبدل مبانيها القديمة المشيدة من اللبن والطين بالبلوك والإسمنت، وما كان لهذا التسارع أن يحدث لولا افتتاح محطة القطار القادم من موانئ المنطقة الشرقية، وأيضاً افتتاح مطار الرياض، اللذان سهلا نقل البضائع ومواد البناء والحديد والصلب. ففي تلك الحقبة شهدت أسواق الرياض، كما شهدت المباني الحكومية، تحولًا متسارعًا في أساليب ومواد البناء؛ فتحولت المحال والدكاكين الطينية الصغيرة إلى قيصريات ومتاجر واسعة. وقد تمثلت هذه الأسواق في بدايتها بأسواق شارع الوزير، التي بناها الوزير عبد الله السلمان والتي كانت سببًا في تسمية الشارع باسمه.

استطاعت هذه الأسواق الحديثة، التي شُيدت في مطلع الخمسينات الميلادية، أن تستوعب دكاكين معظم تجار الرياض. لا سيما أن إدارة الأسواق أعلنت في الصحف المحلية عن حوافز وتخفيضات للمستثمرين، ومنحهم فرص التحول من الأسواق والبسطات الشعبية إلى المحال الحديثة والفاخرة والمجهزة بأبواب معدنية متحركة (رول أب). وهذا ما عزز الثقة لدى المستثمرين، لا سيما أولئك الذين كانت لهم نظرة مستقبلية عن التحولات الاقتصادية والديموغرافية التي شهدتها مدينة الرياض فيما بعد.

كانت أسواق شارع الوزير حديث أبناء مدينة الرياض. ولمَ لا؟ فقد ظهرت بأسلوبها العصري لتقدم خدمة الشقق والغرف والوحدات السكنية التي تعلو هذه المحلات التي يتجاوز عددها المئة دكان ومتجر. فقد وفرت هذه الوحدات السكنية مساكن آمنة وقريبة بمستوى عال من الرفاهية. وهذا التطور، خلال سنوات قليلة، حول الأنظار بعيداً من شارع الثميري. ولهذا كنا نقول دائما، أن الرياض شهدت وما زالت تشهد، بروز شارع جديد يتملك المشهد مع حلول كل عقد من الزمن. ففي الخمسينات، كان شارع الثميري الشارع الأبرز في مدينة الرياض، وهو شارع التسوق والمال والأعمال. لكن هذا لم يدم طويلاً، إذ تصدر شارع الوزير، بأسواقه ومتاجره وبناياته العالية، المشهد الحضاري في العاصمة طيلة عقد الستينات، وليصبح المركز الثقافي والتجاري للعاصمة في تلك الحقبة. وبحلول السبعينات، تحوّلت الأنظار مرة أخرى إلى شارع العصارات، الذي جذب الانتباه قبل شارع الستين (شارع صلاح الدين الأيوبي بالملز)، وكذلك شارع المتنبي. فقد مثل هذان الشارعان الحاضر المشرق لمدينة الرياض خلال الثمانينات. وبعد ذلك برز شارع التخصصي، ثم شارع التحلية؛ ويعد شارع الأمير تركي الأول الآن من أبرز المحاور الحيوية بمدينة الرياض.

بدأت أسواق الرياض الحديثة بشارعي الثميري والوزير بالنمط العمراني الكلاسيكي، حيث كانت المحال التجارية تعلوها الأسقف وتتقدمها الأقواس. فقد بدأ البناء في الأدوار العليا فوق المحلات التجارية بارتداد يسمح بوجود ممرات طويلة أمام المحلات، والتي من شأنها أن توفر الظلال للمارة والمتسوقين. كان هذا الطراز المعماري شائعًا في الحضارات السابقة، لكنه كان أيضًا تصميمًا عمليًا وآمنًا، خاصة مع ظهور

الطرق الحديثة والسيارات والأرصفة. ومنذ الخمسينات تحولت أسواق الرياض القديمة من مجرد بسطات ومحال تجارية صغيرة مبنية بالطين وسعف النخيل إلى قيصريات ومجمعات تجارية متفرقة. حيث ظهرت في تلك الفترة أسواق الحلة والسويقة والسوق الصغير وقيصرية ابن كليب وحراج الكويتية وسوق البطحاء. إلا أن هذه الأسواق التي بدأت تستقطب رؤوس الأموال والمستثمرين، كان لكل واحد منها حكاية يطول شرحها، وليس هذا مقام الحديث عنها وعن ظروف نشأتها، إلا أن تواجدها وتوسع محلاتها وعدد زوارها ما كان ليستمر لولا تحقق الامن والأمان - بعد توفيق الله سبحانه - وهي البيئة التي يبحث عنها كل من التاجر والمتسوق.

لا يفوتني هنا أن أذكر أنه في عام ١٩٦٤م افتتح في حي الملز متجر للتموين الغذائي أشبه بنظام "السوبرماركت" كان يقدم لعملاءه خدمة التوصيل للمنازل من خلال الاتصال الهاتفي، وهذا تطور سابق لزمانه، كأنما يحاكي خدمات تطبيقات التوصيل الحديثة.

"نرى في حالة مدينة الرياض، أن لتحول الأسواق التجارية أبعاد أعمق من مجرد تغيّر في الأنماط المعمارية وعادات التسوّق. وهو تعبير عن متغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة تطال المجتمع بمجمله ويعبر عن تطلعاته في التعامل مع تحديات الحداثة"

ثم جاءت الطفرة الاقتصادية التي مرت بها البلاد في السبعينات الميلادية، لتساهم وبشكل كبير في تطور وتوسع أسواق مدينة الرياض. فقد شهدت هذه المرحلة الحضور القوي لمحلات "السوبر ماركت" ومتاجر التموين الغذائي. فقد ظهر اسم متاجر "السدحان"، ومن ثم سلسلة "بندة"، التي بدأت عام ١٩٧٩م بفرعها الأول في شارع الأمير سلطان بحي العليا ثم فرعها الثاني بطريق خريص، لتستمر في التوسع قبل أن تتوسع منافستها "أسواق السدحان" في حي الملز، ثم برز حي الربوة. وهذا بعد ظهور أول متجر سعودي بنمط التسوق الأمريكي، في حين ظهرت أسواق "الجوهر" في حي العليا (موقع الفيصلية الحالي)، وذلك في أواخر عام ١٩٨٠م. ومن ثم بدأ نمط الأسواق الشاملة، حيث الاستثمار في التموين الغذائي والملابس الجاهزة والأجهزة الكهربائية والأدوات المكتبية تحت سقف واحد وفي سوق مغلق. وكانت تعد تلك الأسواق في وقتها من أشهر وأفخم أسواق الرياض؛ وكان مجرد التسوق فيها أو زيارتها يعتبر مفخرة لأبنائها الميسورين وأبناء الطبقة البرجوازية.

وبحلول منتصف عام ١٩٨٠م، تم افتتاح أسواق حسام على طريق خريص، وذلك قبل افتتاح جسر الخليج بأربع سنوات. وقد جاءت هذه الأسواق لتسد الفجوة في تلبية احتياجات ومتطلبات العمالة الوافدة في مدينة الرياض. وقد تزامن هذا التطور مع الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، مما أدى إلى استقدام أعداد كبيرة من العمالة، خاصةً من كوريا الجنوبية وشرق آسيا، حيث شكّلت هذه الفئات النسبة الأكبر من زبائن أسواق حسام. ومع ذلك، واجهت هذه الأسواق منافسة من أسواق اليوروماركيه، التي افتتحت بعد بضعة أشهر فقط، في عام ١٩٨١م.

وشهدت الثمانينات أيضًا توسعًا ملحوظاً في محلات التموين الغذائي والأسواق المركزية. فقد ظهرت أسماء بارزة، مثل: السدحان وبنده وحسام واليوروماركيه والتميمي والعمرو والجزيرة. وجاء هذا التوسع بالتزامن مع ظهور مراكز التسوق الحديثة الخاصة بالملابس والأزياء. وقد عُرفت هذه الظاهرة، في تلك الفترة، بظاهرة "المولات" والأسواق التجارية المغلقة المجهزة بأجهزة التكييف المركزي، مثل: أسواق العقارية والخيرية والشعلة وأسواق مكة ونجود. كما شهدت الثمانينيات عودة الأسواق النسائية، التي تزامن ظهورها مع البدايات الأولى لتشكل مدينة الرياض كعاصمة للمملكة، وربما قبل هذا التاريخ. فقد اشتهر سوق النساء المحاذي لجامع الإمام تركي بن عبدالله، بالمشغولات والمنتجات النسائية، وإلى عقد الثمانينيات عادت ظاهرة الأسواق النسائية، بظهور سوق الهودج النسائي بحي الربوة، متزامناً مع سوق الروزنه في حي نمار، على الطريق الدائري الجنوبي، إضافة إلى أسواق أخرى يصعب حصرها.

وقد أحدثت هذه الأسواق نقلة نوعية وتحولًا في الحياة الاجتماعية آنذاك، حيث تكيّفت الأسر مع تجربة التسوق الحديثة في هذه البيئات المريحة والمغلقة، التي غيّرت نمط التسوق بشكل كبير خلال تلك الفترة.

وأخيرا، كما نرى في حالة مدينة الرياض، أن لتحول الأسواق التجارية أبعاد أعمق من مجرد تغيّر في الأنماط المعمارية وعادات التسوّق. وهو تعبير عن متغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة تطال المجتمع بمجمله ويعبر عن تطلعاته في التعامل مع تحديات الحداثة.

أدلة فنية لتخطيط وإدارة الأسواق العامة

تلعب الأسواق العامة دورًا هامًا في دعم الأنظمة الاقتصادية المحلية في المدينة، كما أن لديها القدرة على العمل كأماكن عامة نابضة بالحياة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الجهات المعنية المشاركة في تشغيل الأسواق العامة والأنظمة المؤسسية المعقدة المطلوبة لإدارتها بشكل فعال، فإن المؤسسات العامة ستكون بحاجة إلى الأدوات المناسبة لتطوير وتشغيل هذه الأسواق العامة بنجاح.

يقدم هذا العدد من "مدننا" نظرة عامة شاملة على الأدلة والإرشادات التي وضعتها منظمات دولية مختلفة لمساعدة البلديات على فهم العمليات المطلوبة للتنمية الناجحة وإدارة الأسواق العامة بشكل أفضل. وتمثل الأدلة في هذا القسم مجموعة متنوعة من الاهتمامات الموضوعية، من دعم الأنشطة التجارية غير النظامية إلى تنشيط الأسواق العامة وقياس الأسواق وتقييمها لضمان تشغيلها المستدام.

١

الدليل ١:
إعادة تصميم المساحات العامة لدعم الأنشطة التجارية على الشوارع الرئيسة: دليل العمل البلدي

٢

الدليل ٢:
دليل وأدوات تقييم السوق متعدد القطاعات

٣

الدليل ٣:
دليل لقياس الإنجازات في عملية إعادة إحياء وسط المدينة وتطوير مساحات عامة جذابة

٤

الدليل ٤:
دعم الأنشطة التجارية غير النظامية في الأماكن العامة: دليل السلطات المحلية

دليل ١:
إعادة تصميم المساحات العامة لدعم الأنشطة التجارية على الشوارع الرئيسة: دليل العمل البلدي

National League of Cities ©٢٠٢١

https://www.nlc.org/wp-content/CS-Reimagining-Public-Space-/11/2021/uploads pdf.Action-Guide_v5

يتكامل النشاط الاقتصادي في الشوارع الرئيسة في المدن بشكل كبير مع أداء الأماكن العامة ومدى تفاعلها مع الزوار. ويسلط دليل العمل البلدي هذا الضوء على الطرق التي يمكن للمدن من خلالها إعادة استخدام المساحات العامة لتعزيز تجارة التجزئة في الشوارع الرئيسة لديها، وبالتالي تلبية احتياجات المجتمعات. فضلًا عن أن هذا الدليل يستند إلى مراجعة الأدبيات والمقابلات ويركز على تقديم توصيات للمؤسسات البلدية.

ويبدأ دليل العمل البلدي بتأمل تاريخي حول تجارة التجزئة والبيئة الحضرية، ثم ينتقل إلى التأكيد على أهمية إعادة تصور المساحات العامة بشكل ناقد. ويناقش دور هذه المساحات كمعزز للصحة والسلامة في المدن، وكوسيلة لخدمة احتياجات المجتمع، ومحرك للإبداع وريادة الأعمال. كما يعطي الدليل الأولوية لأربع قيم رئيسة تعمل كأساس لإعادة تصور المساحات العامة. وتشمل هذه القيم مدى إمكانية وصول الجميع إليها وقدرتها على تمكين مشاركة الزوار والتفاعل معهم وكذلك قدرتها على التكيف مع الاستخدامات المجتمعية المختلفة ودورها في تيسير التماسك الاجتماعي.

ثم يتناول الدليل بعد ذلك التوصيات الخاصة بإعادة تصور المساحات العامة، مع التركيز على ٣ عناصر رئيسة، وهي: تطوير رؤية مجتمعية وإنشاء إستراتيجيات، وخطط عمل، وإطلاق البرامج وتقييمها. ويدعم هذا الإطار من خلال تقديم دراسة حالة لسوق الليل بمدينة ميلووكي في ويسكونسن.

دليل ٢:
دليل وأدوات تقييم السوق متعدد القطاعات

United Nations High Commissioner for Refugees, ©٢٠٢٠

https://www.unhcr.org/media/multi-sector-market-assessment-companion-guide-and-toolkit

يعتمد تطوير الأسواق العامة بشكل كبير على الفهم الشامل للسياق والتخطيط المسبق لمواجهة السيناريوهات المتوقعة، وخاصةً في المدن التي تواجه أزمات. وقد تم وضع دليل وأدوات تقييم السوق متعدد القطاعات لتسهيل قيام الممارسين بإجراء تقييمات شاملة للسوق في جميع أنواع السياقات، بما في ذلك حالات الطوارئ، في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وكذلك في المناطق الحضرية والريفية والمناطق النائية.

كما يعمل هذا الدليل كإطار يطبق عبر ثلاثة مراحل زمنية محددة: نقطة ما قبل الموقف أو ما قبل الأزمات التي تساعد في تحديد الاتجاهات التي تؤثر على سلسلة التوريد والوصول إلى السوق، والوضع الحالي في وقت التقييم، والوضع المتوقع الذي سيتم خلاله تنفيذ برنامج تطوير السوق. وأثناء القيام بذلك، يسعى الدليل إلى تسهيل العمل في الوقت المناسب للأسواق وتسهيل عمليات صنع القرارات الشفافة والتوافقية القائمة على الأدلة.

وقد تم تصميم الإطار على خمس خطوات رئيسة تعمل على توجيه فريق التقييم خلال عملية مراجعة البيانات الثانوية، وجمع البيانات الأولية ومعالجتها، وتحليل المخاطر، وتجميع النتائج في تقرير، والمراقبة. ويوضح القسم الخاص بكل خطوة الغرض من الإجراء المقترح والأسئلة الرئيسة التي سيتم تناولها والإجراءات الأساسية المطلوبة لإكمال الخطوة. كما يتم دعمها بدراسات حالة من مدن مختلفة حيث تم تطبيق التقييم بنجاح.

ويتم توفير دليل مع الوثيقة، إذ يحتوي على ١٤ أداة جاهزة للسياق ولجمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير والتي يمكن أن تدعم عملية تقييم السوق. ويتبع الدليل قسم يدور حول الإرشادات الفنية التفصيلية لمساعدة الممارس في استخدامها.

دليل ٣:
دليل لقياس الإنجازات في عملية إعادة إحياء وسط المدينة وتطوير مساحات عامة جذابة

Knight Foundation, Community Science, ©٢٠٢٠

https://knightfoundation.org/wp-content/KF-Toolkit-Measuring-/07/2020/uploads Progress-toward-Downtown-Final.pdf

يشكل إعادة إحياء مراكز المدن عنصرًا مهمًا للتنمية التجارية في المدن، ولكي تتكامل هذه العملية بفعالية مع المدينة، تحتاج المؤسسات العامة إلى الأدوات المناسبة لضمان نجاح جهودها. ويعد الدليل هذا نتيجة لجهد مكثف لفهم المقاييس التي تشير إلى التقدم أو النجاح عندما يتعلق الأمر بإعادة إحياء مراكز المدن والأحياء. كما أنه يستهدف قادة المدن ويسعى إلى تسهيل عملية التعافي العادل للمدن باعتبارها مراكز للحياة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية.

وبعد مراجعة البحوث القائمة حول إعادة إحياء مراكز المدن، والتنمية الاقتصادية العادلة، وتنشيط المساحات العامة، يستخلص الدليل هذا ٤ استنتاجات رئيسة حول إستراتيجيات القياس. وتشمل هذه الاستنتاجات تحديد تدفق الأشخاص في منطقة الدراسة، ودراسة الاتجاهات الاقتصادية العامة للموقع، وقياس تنوع المستخدمين ومدى تفاعلهم مع بعضهم، وتقييم مستوى التعلق الذي يشعر به الناس بالمكان. وبناءً على ذلك، يسلط الدليل الضوء على إستراتيجيات التنمية الفعالة الرائدة لمراكز المدن. وتتراوح هذه الإستراتيجيات بين إنشاء مناطق لتحسين الأعمال التجارية، وتطوير مبادرات التسويق والعلامات التجارية، وتوسيع فرص العمل، وتعزيز برامج الإعفاء الضريبي، وكذلك الاستثمار في التنمية متعددة الاستخدامات.

كما يوفر الدليل قائمة شاملة بالمقاييس تتوافق مع إستراتيجية تطوير وسط المدينة المعنية، وذلك لتسهيل عمل المؤسسات العامة. كما تولي اهتمامًا خاصًا لإعادة إحياء المساحات العامة، مما يوضح مدى ارتباطها بتطوير مدينة جذابة ووسط مدينة حيوي.

دليل ٤:
دعم الأنشطة التجارية غير النظامية في الأماكن العامة: دليل السلطات المحلية

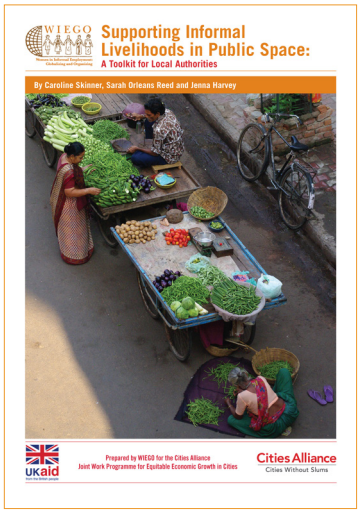

Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO) and Cities Alliance ©٢٠١٨

https://www.wiego.org/sites/default/files/20Toolkit.%20Space%publications/files/Public pdf

يلعب الاقتصاد غير النظامي دورًا مهمًا في الأماكن العامة، ويمكن أن يساعد الإدماج الفعال للجهات المعنية في هذا القطاع إلى خلق أسواق عامة نابضة بالحياة وناجحة.

تم إعداد "دليل دعم الأنشطة التجارية غير النظامية في الأماكن العامة" لتسهيل تبني المسؤولين في المدينة والسلطات المحلية الأخرى نهجاً شاملاً في إدارة الأماكن العامة، مع مراعاة الأنشطة التجارية المحلية والقوى العاملة الحضرية غير النظامية. وعلى الرغم من أنها تركز بشكل أساسي على الباعة الجائلين، إلا أنها تعترف بمجموعة من الجهات الفاعلة التي تساهم في الأنظمة الحضرية في الأماكن العامة، مثل: جامعي النفايات وعمال النقل غير النظاميين والميكانيكيين والحرفيين والموسيقيين.

وتستند مجموعة الأدوات إلى العمل الذي قامت به منظمة (WIEGO) على مدى السنوات العشرين الماضية، حيث ركزت على بناء القدرات وتبادل المعرفة والدعوة إلى السياسات بين منظمات العمال غير النظاميين. وهي مبنية على ٤ أفكار رئيسة تشرح حجم الباعة الجائلين ودورهم، وتطوير إطار عمل لأدلة التخطيط الشامل، وإنشاء آليات تنظيمية، وبناء نظام حوكمة تشاركي.

وكمبدأ شامل، يحث الدليل حكومات المدن على الاعتراف بالباعة الجائلين ومنظمات القطاع غير النظامي الأخرى، كشركاء شرعيين في عملية تصميم المدن وحوكمتها. ولتسهيل الأمر على القراء، يقدم الدليل أيضًا نماذج من إحصاءات الباعة الجائلين واستبيانات المسح، بالإضافة إلى لوائح تنظيمية نموذجية للتجارة في الشوارع.

حراك المدن

سوق الفلاحين, رام الله
©٢٠٢٤ Media Arabia

أسواق المزارعين والأسواق الموسمية في بيروت ورام الله وعمّان

تعتبر أسواق المزارعين والأسواق الموسمية مراكز مجتمعية، يبيع فيها المزارعون والحرفيون المحليون منتجاتهم الطازجة الموسمية مباشرةً للمستهلكين. تعمل هذه الأسواق على تعزيز الزراعة المستدامة، ودعم الاقتصادات المحلية، والتقليل من الآثار البيئية السلبية من خلال تبني ممارسات الزراعة المستدامة. وسنتعرف في هذه المقالة على أسواق بيروت ورام الله وعمان، التي توفر مساحة للناس للتواصل مع مجتمعهم والاستمتاع بالنكهات والتقاليد الفريدة في المنطقة.

تأسس سوق الطيب في عام ٢٠٠٤م في وسط بيروت ليكون واحدًا من أسواق المزارعين الأسبوعية التي تُقام كل يوم سبت، حيث يوفر للمزارعين والمنتجين المحليين منصة لبيع منتجاتهم الغذائية العضوية. كما يمثل السوق الذي تديره جمعية تعاونية غير ربحية، المزارعين والجمعيات من مناطق مختلفة من لبنان. ويعزز هذا السوق المفتوح الروابط بين المجتمعات المتنوعة في لبنان.

ومع مرور الوقت، نما وتطور سوق الطيب ليصبح مؤسسة اجتماعية ديناميكية، وقد وسع أهدافه ليصبح أكثر من مجرد سوق للمزارعين، فهو الآن يدير مشاريع وطنية ودولية تهدف إلى الحفاظ على التقاليد الطهوية والتراث الريفي والبيئة الطبيعية في لبنان. ويتمثل جوهر عمل هذه المؤسسة في تقديم الدعم للمزارعين والنساء والمجتمعات المحلية، مع تعزيز العلاقات السلمية بين الأديان. كما أنها تدافع عن ممارسات الزراعة المستدامة، وتحرص على تحقيق التجارة

سوق الطيب, بيروت
©Bernoulli Finance 2020

العادلة للمنتجين وحماية تقاليد الطعام في لبنان للأجيال القادمة.

وقد نوع سوق الطيب نشاطه ليشمل أيضًا سلسلة من المبادرات بما في ذلك: سوق المزارعين، الذي يعرض الإنتاج المحلي؛ و"طاولة"، وهي عبارة عن شبكة من المطاعم حيث يشارك الطهاة الإقليميون قصصهم الطهوية؛ و"بيت"، بيوت الضيافة التي تحتفل بالتقاليد المحلية؛ و"دكانة"، وهو متجر يروج لمنتجات المزارعين؛ و"مطبخ الكل"، وهو مطبخ أنشئ بعد انفجار مرفأ بيروت (٤ أغسطس ٢٠٢٠م) لتوفير وجبات الطعام للمحتاجين.

كما تدير المؤسسة برنامج بناء القدرات بالشراكة مع منظمات، مثل: منظمة العمل الدولية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وجمعية برامج المرأة. وهذا البرنامج من شأنه أن يساعد المجتمعات ذات الموارد المالية المحدودة على تطوير مهارات ريادة الأعمال لديها. علاوة على ذلك، يقدم سوق الطيب من خلال مبادرة "النقد مقابل العمل" فرص عمل مؤقتة لـ ٧٥ عاملًا من المناطق المحرومة. كما يدعم عمله التبرعات وجمع التبرعات والمنح من مصادر محلية ودولية.

في قلب فلسطين، كانت الأسواق المتنقلة في الضفة الغربية والقدس منذ فترة طويلة جزءًا حيويًا من حياة المجتمع. وتشتهر هذه الأسواق بأجوائها النابضة بالحياة وأسعارها المعقولة، كما أنها نقاط تجمع رئيسة، حيث تقدم مجموعة واسعة من السلع المنتجة محليًا. وتضم هذه الأسواق سوق الفلاحين في رام الله، الذي يواصل تقليد تعزيز الروابط بين المزارعين والمستهلكين.

وفي كل يوم سبت، يجمع سوق المزارعين العشرات من المزارعين الفلسطينيين من جميع أنحاء الضفة الغربية. وتسمح هذه المبادرة، التي أطلقت في عام ٢٠١٠م، للمزارعين الصغار ببيع منتجاتهم مباشرةً للمستهلكين، دون التعامل مع الوسطاء الذين غالبًا ما يأخذون حصة كبيرة من الأرباح. كما تعمل هذه المساحة المربحة، التي تنظمها مبادرة "شراكة"، على تعزيز الزراعة العضوية، وتشجيع استخدام البذور المحلية، وتقليل الاعتماد على المحاصيل المعدلة وراثيًا، مع خلق روابط اجتماعية مع مجتمعاتهم.

كما تعد مبادرة "شراكة" نفسها وسيلة لإحياء حب الزراعة بين الشباب، وتعزيز قيمة الغذاء العضوي المحلي. ولا يعمل هذا السوق على تعزيز الاقتصاد المحلي فحسب، بل يدعم أيضًا قدرة المزارعين على الصمود في مواجهة الوضع المزري الذي يشهدونه تحت وطأة الاحتلال، مما يمنحهم حافزًا ماليًا للبقاء على أراضيهم.

وقد تبع نجاح سوق الفلاحين، ظهور أسواق شعبية مماثلة في مدن أخرى، مثل: نابلس وبيرزيت والبيرة. وتوفر هذه الأسواق بديلًا مستدامًا لتجارة التجزئة التقليدية، حيث توفر مساحة يمكن فيها للمزارعين والمستهلكين بناء علاقات دائمة. ومع وجود خطط للتوسع في مدن، مثل: بيت لحم وجنين، تستمر الحركة في النمو، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويعزز التقدير الأعمق للزراعة والتراث الفلسطيني.

كما يقام سوق آخر، وهو سوق الحرجة الذي تنظمه بلدية رام الله منذ أكثر من ١٣ عامًا كل يوم جمعة. حيث يعد هذا السوق بمثابة منصة للحرفيين الفلسطينيين لعرض حرفهم التقليدية، من الفخار والتطريز إلى نحت الخشب وصناعة الزجاج. كما

يحتفل السوق بالتراث الثقافي الغني لفلسطين، ويشجع الحرفيين على مواصلة تجارتهم التقليدية التي تواجه خطر الإنتشار. وهذا لا يعزز فقط الفنون المحلية، بل وينشط أيضًا اقتصاد المدينة القديمة والسياحة.

وعلى نحو مماثل، يُقام سوق البابورية المستوحى من مفهوم سوق المزارعين وسوق الحرجة في رام الله كل يوم سبت، حيث يعرض المنتجات الزراعية والحرف اليدوية. وإلى جانب هذا السوق، يمكن للزوار الاستمتاع بالدبكة الفلسطينية والموسيقى التقليدية والأنشطة المناسبة للعائلة. ويواصل سوق البابورية، الذي أعيد إطلاقه في عام ٢٠٢٠م، تبني تقليد يعود تاريخه إلى سبعينيات القرن العشرين، ويحتفل بالتراث الثقافي النابض بالحياة في فلسطين.

يقع سوق جارا السنوي في أحد الأزقة الساحرة في شارع الرينبو في حي جبل عمّان التاريخي، وهو وجهة صيفية للزوار المحليين والدوليين منذ عام ٢٠٠٤م. وهو يقام من شهر يونيو إلى شهر أغسطس، وقد أصبح تقليدًا محبوبًا يعكس الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية العميقة لجبل عمّان مع المجتمع العمّاني الأوسع.

ويحظى هذا السوق بدعم شركة اتصالات زين الخاصة، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمواطنين. كما ترعى الشركة جمعية سكان حي جبل عمّان حيث يعمل السوق، من خلال هذه الشراكة، على تمكين الحرفيين والحرفيات وتزويدهم بمنصة لعرض مواهبهم وبيع سلعهم المصنوعة يدويًا. وتساهم هذه المنتجات، التي ترمز إلى التراث الثقافي، في الحفاظ على تقاليد الأردن ونقلها للأجيال القادمة. وإلى جانب الترويج للحرف اليدوية المحلية، يسلط السوق الضوء أيضًا على إمكانات عمّان السياحية، وخاصةً جبل عمّان، وهي وجهة بارزة ورمزية معروفة بمبانيها التاريخية وسحرها المعماري الفريد.

يضم سوق جارا مجموعة متنوعة من المحلات التجارية التي تعرض الحرف اليدوية، والمنتجات الغذائية محلية الصنع، والملابس، والإكسسوارات، والكتب، واللوحات. وقد أصبح هذا الحدث السنوي معلمًا ثقافيًا وسياحيًا يجذب الأردنيين والعرب والزوار الدوليين على حد سواء، ويوفر نافذة نابضة بالحياة على النسيج الغني والملون للثقافة الأردنية.

سوق جارا، عمّان
©٢٠٢٤ Expedia

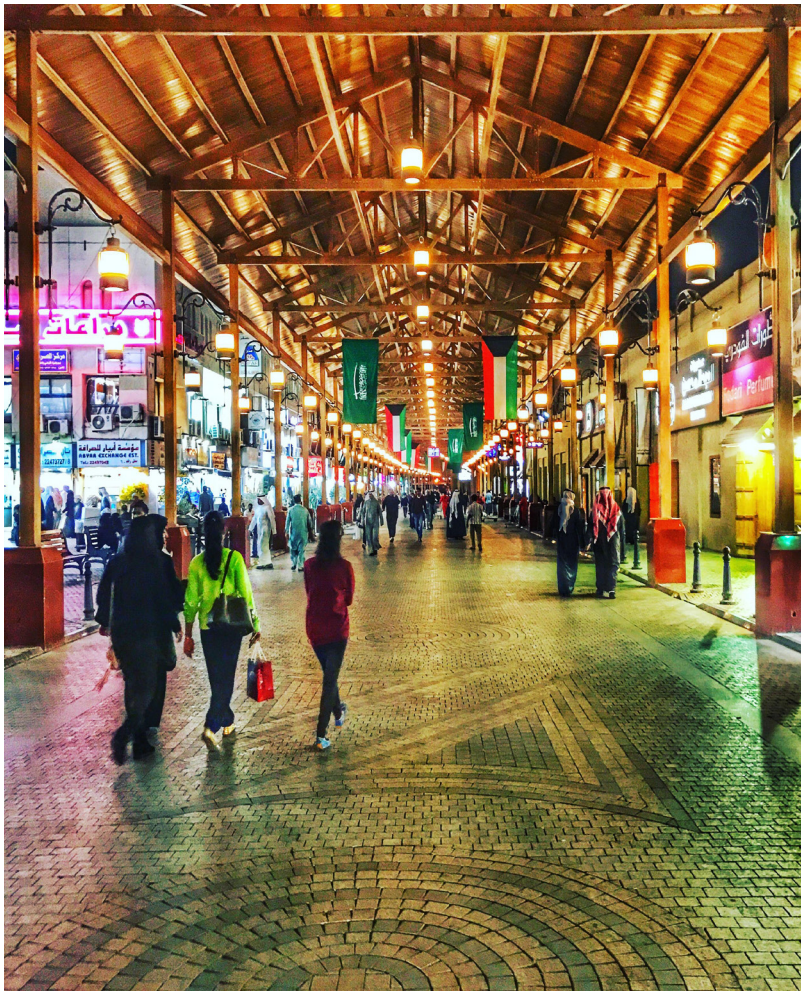

سوق المباركية, الكويت
mirzafab | Reddit ٢٠١٨©

الأسواق التاريخية في الكويت والدوحة وصُحَار

يساعد تجديد الأسواق المركزية على إعادة إحياء المدن من خلال الحفاظ على تراثها ودعم الشركات المحلية الموجودة فيها وتوفير مساحات عامة نابضة بالحياة. كما تساعد المبادرات الحديثة على تعزيز السلامة وسهولة الوصول والتواصل المجتمعي، مما يجعل من هذه الأسواق مراكز اقتصادية واجتماعية تعكس هوية المدينة. وتسلط هذه المقالة الضوء على سوق المباركية في مدينة الكويت، وسوق واقف في الدوحة، وسوق الجمعة التاريخي في صحار.

سوق المباركية هو أحد أقدم الأسواق في مدينة الكويت، حيث تم إنشاؤه منذ أكثر من ١٢٠ عامًا، من قبل التجار الكويتيين الذين كانوا يجلبون بضائعهم من العراق وأفريقيا والهند، وقد كان بمثابة مركز للتجارة قبل اكتشاف النفط في البلاد. وفي ذلك الوقت، كان السوق يضم أيضًا أول محكمة عامة في الكويت، بقيادة حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح، والذي سُمي السوق على اسمه. وعلى مر السنين، ظل هذا السوق واحدًا من الأسواق التاريخية المهمة في الكويت، حيث كان يضم مجموعة واسعة من السلع والتي تتنوع بين الأعشاب والتوابل وحتى الملابس والإكسسوارات.

وفي عام ٢٠٢٢، تضرر السوق بالكامل تقريبًا بسبب نشوب حريق دمر معظم المحلات التجارية. وإزاء ذلك، بدأت وزارتا الأشغال العامة والشؤون البلدية، بالتنسيق مع بلدية الكويت، مشروع إعادة بناء سوق المباركية. ومن المقرر أن يتم المشروع على مرحلتين، المرحلة الأولى تتكون من التصميم، وتستغرق ٥ أشهر، والمرحلة الثانية من التنفيذ وتستغرق ١٣ شهرًا.

في المرحلة الأولى من إعادة بناء السوق، تم تنفيذ أعمال الحفر لتركيب البنية التحتية للبلدية، بالتنسيق مع جهات متعددة. وخلال هذا الوقت، اكتشف فريق المشروع أعمدة تاريخية مدفونة تحت الأرض، وتم تقديمها إلى متخصصين في

مجال المباني التاريخية والآثار لمزيد من الدراسة. كما تم اتخاذ قرار بتحويل المباني الأثرية والتاريخية المتبقية في الموقع إلى متحف يسلط الضوء على التاريخ المعماري لمنطقة المباركية؛ وسيضم هذا المتحف أيضًا بعض الصخور القديمة التي تم العثور عليها في الموقع أثناء مرحلة الحفر.

وقد عرض بيت التمويل الكويتي تمويل إعادة بناء ١٧ مبنى في المنطقة المتضررة، بالإضافة إلى تطوير بعض المباني المجاورة في السوق، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ٨ ملايين دينار (٢٦ مليون دولار). كما اقترح إعادة البناء باستخدام مواد البناء التاريخية القابلة للاستخدام والتي تم العثور عليها في الموقع. ومن المتوقع الانتهاء من إعادة البناء في عام ٢٠٢٥.

ومن ضمن الأسواق التاريخية المهمة في العالم العربي سوق واقف في مدينة الدوحة، والذي كان في الأصل سوقًا يقام في عطلة نهاية الأسبوع للبدو المحليين، الذين كانوا يبيعون اللحوم والصوف والحليب على ضفاف وادي مشيرب. ولكن بعد التوسع الحضري والنمو السكاني السريع، تدهور حال هذا السوق، مع ظهور مبان جديدة بدت غير متناغمة مع شكله التقليدي.

وكما حدث في حالة سوق المباركية في الكويت، في عام ٢٠٠٣، واجه السوق حريقًا دمر معظم بنيته التحتية. وفي أعقاب ذلك، تم إطلاق مشروع إعادة تأهيل سوق واقف، الذي سعى إلى استعادة القيمة الثقافية والتراثية للسوق. وشمل ذلك ترميم وإعادة بناء المباني القديمة، وتحديث البنية التحتية، وإزالة جميع أشكال التلوث البصري مثل الإعلانات. وقاد المشروع مكتب الهندسة الخاص التابع للديوان الأميري، وقام بهدم عددٍ من المباني الغريبة الجديدة، واستبدل الألواح المعدنية على الأسطح بأسقف تقليدية من الخيزران والطين والقش، والأبواب الزجاجية بأبواب ونوافذ خشبية تقليدية. كما تم تقديم ميزات جديدة إضافية مثل الإضاءة للشوارع.

وبعد سبع سنوات من أعمال إعادة التأهيل، برز السوق كتراث حي في قلب مدينة عالمية، يجذب المتسوقين والسياح والتجار والمقيمين على حد سواء.

وفيما يتعلق بولاية صُحَار في سلطنة عمان، أطلقت بلدية شمال الباطنة مشروع تجديد سوق الجمعة والذي يقع في وسط الولاية بالقرب من حصن صُحَار التاريخي والأسواق الشعبية الأخرى، ويشكل نقطة جذب مهمة لكل من السكان المحليين والسياح.

ويتميز هذا السوق بخصائص فريدة من أهمها موقعه في الحجرة بالقرب من حصن صُحَار والطريق البحري وسوق الحصن للتجارة والحرف التقليدية. كما أنه يقع على بعد بضع كيلومترات فقط من المجمعات التجارية الحديثة، مما يجعله وجهة نابضة بالحياة للزوار. ويعتمد السوق بشكل كبير على البائعين العمانيين، مما يوفر تجربة تسوق محلية أصيلة.

يهدف هذا التجديد إلى توسيع مساحة السوق وعرض المنتجات المحلية بصورة أفضل وتعزيز البنية الأساسية للحد من الازدحام. بالإضافة إلى ذلك، ستضمن التحسينات عمل السوق بسلاسة خلال الظروف الجوية الصعبة، مثل: الأمطار والفيضانات.

وتعتقد البلدية أن هذا المشروع سيعزز دور السوق كمحرك اقتصادي للمجتمع. ويغطي المشروع ٢,٢٧٦ مترًا مربعًا ويتضمن أيضًا رصف طريق بطول ١,٦٥٥ مترًا، ومد الأسفلت إلى ١٧,٢٦٠ مترًا مربعًا وإنشاء قناة تصريف بطول ١,٠٥٠ مترًا. كما سيعزز السوق المجدد الأنشطة التجارية في صُحَار ويجذب الزوار الباحثين عن السلع العمانية التقليدية من الولاية والمحافظة بشكل عام.

سوق صحار، الباطنة
©٢٠٢٤ Holidify

سوق واقف، الدوحة
©٢٠٢٢ سوق واقف ، الدوحة

سوق الجمعة، القاهرة
©٢٠٢١ Masrawy News

التحديات التي تواجه الأسواق غير النظامية في مصر والمغرب

يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورًا حاسمًا في دعم الأنشطة التجارية وتمكين الوصول إلى سوق العمل بشكل أشمل وخاصةً في المدن الكبرى. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى البنية التحتية المادية والتنظيمية الكافية غالبًا ما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي للعاملين في هذا القطاع. يتناول هذا المقال المبادرات في مصر والمغرب، حيث بُذلت جهود لمعالجة تحديات الأنظمة الاقتصادية غير الرسمية من خلال تطوير الأسواق غير النظامية ودمج الباعة الجائلين في عملية التخطيط

تعد مدينة القاهرة موطنًا لعدد كبير من الأسواق غير النظامية، والتي تنتشر بشكل إستراتيجي في عدد كبير من المساحات في جميع أنحاء المدينة، وخاصةً حول مراكز النقل، مثل: محطات المترو وحتى في المقابر. وتتطلب العديد من هذه الأسواق أنظمة معقدة للإدارة، حيث تعمل غالبًا خارج الآليات النظامية، وتنتشر دون بنية تحتية كافية وبالتالي فإنها تعتبر موطنًا لتفشي وانتشار المخاطر. ولمعالجة هذه المشكلة، أطلقت الإدارة المحلية في القاهرة مبادرتين. تتطلب المبادرة الأولى إعادة تخطيط الأسواق القائمة، مع خطة للتدخل في الأسواق التي انتشرت بطرق غير مخططة. بينما تركز المبادرة الثانية على تطوير عدد من الأسواق "النموذجية" الجديدة في مواقع مختلفة من جميع أنحاء المدينة.

ومن ضمن هذه الأسواق النموذجية "مجمع الأسواق التونسية" الذي اكتمل بناؤه في عام ٢٠٢١م، ويغطي مساحة تقدر بنحو ٦٠ ألف متر مربع ويقع على بعد كيلومتر واحد من سوق الجمعة القديم الذي أزالته الحكومة. وقد سمح قرب هذا المجمع من سوق الجمعة القديم بانتقال سلس نسبيًا لكل من

البائعين والمشترين. ويتكون هذا المجمع من عدة أسواق فرعية، تركز على بيع الأثاث والسيراميك والأدوات الصحية ومواد البناء وخردة السيارات، وحتى الحيوانات، ويضم إجمالي ٦٤٠ متجرًا و٤ سيارات إطفاء ومركز شرطة ومراقبة والعديد من المباني الإدارية. وبخلاف البنية التحتية المادية، تتم إدارة السوق أيضًا من خلال إشراك المقاولين في أعمال التنظيف العام وإزالة النفايات والأمن وضمان الجودة.

وبحسب وسائل إعلام محلية، فقد أبدى الباعة سعادتهم بالسوق الجديد، وخاصةً فيما يتعلق بآليات السلامة والأمن المعززة فيه. وتم تطوير السوق ومرافقه، من خلال تمويل من صندوق تنمية المناطق العشوائية ـ صندوق التنمية الحضرية الآن ـ بتكلفة إجمالية بلغت ٣٠٠ مليون جنيه مصري.

وفي مواجهة تحدٍ مماثل يتعلق بالباعة الجائلين المحليين، أطلقت المغرب في عام ٢٠١٥م البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الباعة الجائلين. وتم تنفيذ هذا البرنامج في الرباط من خلال بناء أسواق تجريبية. ومع ذلك، ونظرًا لتعقيد الأنظمة التي يعمل بها الاقتصاد غير الرسمي، فضلًا عن التحديات المختلفة، مثل: ندرة الأراضي، ونقص التمويل، والوعي المحدود، لم يتمكن البرنامج من تحقيق جميع النتائج المرجوة منه، وقد تم نقل ١٢٤ ألف بائع فقط إلى الأسواق النظامية من بين ٤٣٠ ألف بائع مستهدف في جميع أنحاء البلاد. وبناءً على نتائج هذا البرنامج، اقترحت الدولة عدة تدابير لضمان إدماج الباعة الجائلين بشكل فعال في الاقتصاد الرسمي، ومن بين هذه التدابير تطوير التشريعات واللوائح الوطنية لتنظيم أنشطة البيع الجائل، وتوفير المعدات المتنقلة للباعة الجائلين، وإنشاء نظام للتدريب المهني لبناء قدرات الباعة الجائلين وتمكينهم من دمج أعمالهم مع الأدوات الرقمية الناشئة.

وبالتوازي مع ذلك وفي عام ٢٠١٧م، تم إطلاق مبادرة أخرى في المغرب في مدينة سلا بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي، حيث تم تحويل سوق قديم في حي تابريكت إلى سوق حديث بعد فترة بناء استمرت ٥ سنوات واستثمار بلغ ٣٥ مليون دولار. ويمتد السوق المسمى "سوق الصالحين" على مساحة ٢٣ هكتارًا، حيث يضم مجمعًا تجاريًا يحتوي على ١٠٧٠ عقار، وأيضاً سوقًا مركزيًا يشتمل على أكثر من ٤٠٠ متجر، ومرافق أخرى، مثل: مواقف السيارات والمساحات العامة الخضراء. كما يحتوي المشروع أيضًا على خدمة تمويل توفر التأمين الصحي، والتمويل للتجار لشراء المعدات، والميزانية لتشجيع ودعم ريادة الأعمال المحلية.

ويشير نطاق المبادرات في البلدين إلى وجود اهتمام بإدماج العمال في الاقتصاد غير الرسمي. ومع ذلك، ونظرًا لتنوع أصحاب المصلحة وقوة النظم الاقتصادية غير الرسمية القائمة، فإن كل برنامج يواجه مجموعة من التحديات التي تتطلب المزيد من العمل.

سوق الصالحين، سلا
©٢٠٢٤ المؤشر المغربي | Google Maps

تركيب شاشات لعرض الأسعار بسوق الجملة والخضار بصفاقس
©٢٠٢٤ بلدية صفاقس

حالات من الجزائر وتونس وصفاقس

تجديد الأسواق المحلية ورقمنتها

مع نمو المدن، تزايدت أهمية الأسواق المركزية ودورها في النظام الاقتصادي المحلي. حيث اتخذت العديد من المدن في المنطقة العربية تدابير واسعة النطاق لضمان نجاح عمليات أسواقها المحلية، بدءًا من التدخلات الرامية لتعزيز كفاءة الأسواق إلى تجديد البنية التحتية بالكامل وتطوير السوق بالكامل. ويتناول هذا المقال مناقشة ثلاث أسواق من الجزائر وتونس وصفاقس، حيث قادت السلطات المحلية جهود إعادة إحياء الأسواق.

بدأت مدينة الجزائر في بذل جهود التجديد في العديد من الأسواق في المدينة التي شهدت تدهور حالتها بمرور الوقت. ويعود تاريخ إحدى هذه الأسواق، وهي سوق الساعات الثلاث في بلدية باب الواد، إلى الحقبة الاستعمارية؛ ولكن تم هدمها في عام ٢٠١٩م بعد إجراء تقييم أعلنها منطقة محظورة، مما كان يشكل خطرًا على سلامة المواطنين. وقد تأثر حوالي ٣٠٠ تاجر بالإغلاق وانتقلوا إلى سوق سعيد تواتي.

وبعد ٤ سنوات من البناء، تم تحويل السوق إلى مجمع تجاري مكون من ٤ طوابق ومجهز بمصعدين للشحن ومساحات واسعة مخصصة لأكشاك الفاكهة والخضراوات وكذلك لبائعي الأسماك. وتم كساء المبنى بالحجر الرمادي في الطابقين الأولين، وتمت تغطية جزء كبير منه في الطوابق العلوية بالزجاج. وقد تم بناؤه باستخدام إطار معدني، مما يجعل المبنى يقف في تباين مع بقية المنطقة التاريخية.

وقد أعرب الباعة والسكان عن رضاهم بجودة السوق المجددة، وخاصةً امتثالها لمعايير النظافة. ونظرًا لأسعارها المعقولة، تستقبل السوق زوارًا من جميع أنحاء مدينة الجزائر، وخاصةً خلال شهر رمضان، وهو الوقت الذي أُعيد فيه افتتاح السوق في عام ٢٠٢٣م.

وبالمثل، تعمل بلدية تونس في تونس على إعادة تأهيل سوقها المركزي "فندق الغلة"، التي تأسست عام ١٨٩١م، حيث تشكل جزءًا لا يتجزأ من تراث البلاد. وفي عام ٢٠٠٧م، وبعد ٤

سنوات من أعمال التجديد، أعيد إطلاقها بهدف تحسين تجربة المستهلك وتعزيز التصميم المادي والبنية التحتية للسوق والحد من تأثير السوق السابقة على البيئة.

ومع تكلفة إجمالية بلغت ٦,٥ مليون دينار (٢ مليون دولار)، شملت الأعمال ترميم قاعات السوق وواجهات المحلات وواجهات المباني وشبكات تصريف المياه. كما تم تحديث المعدات والتجهيزات المستخدمة في السوق لتتماشى مع المواصفات الحديثة. وقد تضمنت أعمال التأهيل أيضًا تدخلات في المساحات المفتوحة للسوق، مثل: تركيب المظلات، كما أُعيد تطوير سوق الأسماك المرتبطة بها بالكامل. وتم تنفيذ جميع الدراسات الفنية وترميم القاعة المركزية في السوق من جانب جمعية الحفاظ على المدينة (ASM) نظرًا لخبرتها في المعالم التاريخية.

وإلى جانب هذه السوق المركزية، تعمل بلدية تونس أيضًا على أربعة أسواق بلدية أخرى. وتشمل هذه الأسواق أسواق الانطلاقة والحفصية وحي ابن خودلونك والملاسين. كما تشمل الأعمال الرئيسة إنشاء منافذ بيع الفاكهة والخضراوات ونقاط بيع الأسماك والدواجن، فضلًا عن تطوير مواقف السيارات.

وكذلك تعمل مدينة صفاقس التونسية على إعادة تأهيل سوق الجملة للخضراوات والحبوب، التي تأسست في عام ١٩٨١م، حيث تغطي مساحة ٨٠ ألف متر مربع وتضم ٦٠ محلًا تجاريًا، ويبلغ عدد زوارها يوميًا ٥٠٠٠ شخص. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٤م، خضعت لمبادرات إعادة تأهيل متعددة، شملت توسيع مساحة السوق وتطوير مبنى إداري جديد وتركيب شاشات رقمية في المحلات التجارية.

ومن أهم ما يميز إعادة تأهيل هذه السوق هو اعتماد الأدوات الرقمية لضمان الأداء الفعال للسوق، حيث تمت رقمنة أنظمة المعاملات بالكامل من مبيعات المستهلكين إلى إدارة المخزون. وتم إنشاء أنظمة إلكترونية لوزن البضائع، وتم تركيب آليات المراقبة في جميع أنحاء السوق. كما تم تجهيز نقاط الخروج والدخول بأجهزة استشعار لضمان المراقبة والأمن.

وتشير هذه المبادرات إلى أن كيانات البلدية لا تزال تلعب دورًا مهمًا في ضمان الأداء المستدام وإدارة الأسواق المركزية ومن خلال أشكال مختلفة من التدخلات، يمكنها رفع جودة هذه الأسواق لخدمة احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

سوق الساعات الثلاث باب الواد
©٢٠٢٤ باب الواد | Facebook

السوق المركزية، تونس
©٢٠٢٤ Tom Armstrong

سوق الحرفيين, الأحساء
©٢٠٢٤ Al Fakharia

إحياء التقاليد

دور أسواق الحرف اليدوية في الهفوف وأبها

يسلط هذا المقال الضوء على الدور المهم للحرف اليدوية في المجتمع، ويوضح اعتمادها على المهارات والإبداعات البشرية بدلًا من الاعتماد على الآلات، حيث تتطلب هذه الحرف العمل بتفانٍ وإظهار مواهب استثنائية، فضلًا عن أنها تقدم قيمة ثقافية ومصدرًا حيويا للدخل للعديد من الأسر. لذا لا تدخر المؤسسات الحكومية جهدًا لتعزيز هذا التقليد وذلك دعمًا منها للحرفيين وحفاظًا على التراث الحي للبلاد. وفي هذا المقال سنسرد تجارب مدينتين سعوديتين، وهما الهفوف وأبها، في احتضان واحتفاء تراثهما الحرفي الغني.

حفاظًا على التراث والحرف التقليدية ولتعزيز حضور الأحساء في شبكة اليونسكو للمدن الإبداعية للحرف والفنون الشعبية عام ٢٠١٥م، تم إنشاء "سوق الحرفيين" في عام ٢٠٢٠م في قلب المنطقة التاريخية في الهفوف. وقد صُمم السوق على الطراز المعماري المميز لمحافظة الأحساء، حيث يمتد على مساحة ١٢٠٠٠متر مربع ويضم ٢١٥ موقفًا للسيارات. وينقسم إلى قسمين: ٨٦ محلًا للحرف الجافة، و٣٦ محلًا أكبر للحرف المائية، وكلاهما متصلان بممرات مسقوفة مع إضاءة وتهوية طبيعية.

ويتميز السوق بتصميم فريد جعله واحدًا من أبرز المعالم المعمارية والسياحية الرئيسة في المحافظة، حيث يضم فناء مركزي مستوحى من المنازل المحلية التقليدية، وتحيط به أروقة، كما يضم مقهى ومخبز. بالإضافة إلى ساحة دائرية مجاورة تقام فيها المهرجانات والفعاليات الثقافية، التي تحتفي بالتراث الغني للمنطقة والفنون الشعبية.

يوفر "سوق الحرفيين" مساحة مخصصة للحرفيين لعرض وتسويق أعمالهم بإيجارات معقولة، مما يساهم في استدامة

الحرف التقليدية ونقلها إلى الأجيال القادمة. كما تسهل البلدية تسجيل الحرفيين عبر الإنترنت، مما يضمن الالتزام بمعايير الحرف اليدوية.

وقد أطلقت جمعية فتاة الأحساء مبادرة "اتلاد"، التي تقدم منصة للحرفيين للتعلم وتبادل الخبرات والابتكار. وتماشيًا مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ و"عام الحرف" القادم في عام ٢٠٢٥م، تؤكد المبادرة على تطوير الحرف باستخدام التقنيات الحديثة التي تعزز من القدرة على الإبداع والإمكانات الاقتصادية.

وتضم هذه المبادرة ٢٠ ورشة عمل متخصصة، يتم من خلالها تدريب الحرفيين على مهارات، مثل: نحت الخشب والنسيج والفخار وصناعة العطور، إلى جانب دورات في التصميم والتسويق. وكذلك تتميز المبادرة بوجود شراكات مع القطاعين الحكومي والخاص، فضلًا عن المشاريع العائلية، كما تتضمن قسمًا خاصًا بالأطفال لتعزيز إبداعهم، مما يؤكد دور محافظة الأحساء كمدينة صديقة للأطفال ومركز عالمي للتراث الثقافي.

وبالمثل، تبذل أبها جهودًا كبيرة لإحياء وتعزيز الحرف التقليدية حيث إنها جزء من الهوية الثقافية لمنطقة عسير. ويقود البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية (بارع)، مبادرات لتسليط الضوء على الحرف التي تشتهر بها منطقة العسير على مستوى العالم العربي من خلال مشاريع وشراكات منظمة.

وقد قامت هيئة التراث، بالشراكة مع وزارة الثقافة وهيئة تطوير عسير، مؤخرًا بتوثيق وتحليل التصاميم الزخرفية للحرف اليدوية في عسير. وقد أدى هذا المشروع إلى إنشاء أرشيف فوتوغرافي ودراسات فنية للأنماط التقليدية، وطور أربع مسارات تصنيفية لتحليل التصاميم التراثية وتطبيقات إبداعية للمنتجات الحرفية الحديثة. وهذه المبادرة تعمل على إحياء الحرف مثل القط العسيري والمنحوتات الخشبية والمجوهرات التقليدية، بهدف دمج التراث مع الابتكار. ومن خلال تطوير منتجات معاصرة مستوحاة من الزخارف التقليدية، يدعم المشروع التنمية المستدامة للحرفيين والمصممين والشباب المبدعين.

كما تدعم أبها الحرفيين وتعزز السياحة من خلال إبراز تراثها الحرفي الغني بالفنون والحرف التقليدية، بما في ذلك فن القط التقليدي والأعمال الفضية والبناء بالحجر والطين وأشكال مبتكرة، مثل: فن التزيين الورقي (الديكوباج) وإعادة التدوير. وتشمل هذه المبادرات الرئيسة إنشاء مركز للحرف اليدوية في قرية المفتاحة من خلال شراكات المنظمات التراثية، وتقديم برامج تدريبية مع مؤسسات، مثل: أكاديمية نفيسة شمس، ورعاية المواهب من خلال المشاركة في المهرجانات. وقد دعمت الغرفة التجارية بأبها أيضًا هذا الجهد من خلال استضافتها لمعرض الحرف اليدوية لمدة أربعة أيام شارك فيه ٣٦ من الحرفيين، مما وفر للسيدات المحليات منصة لتسويق منتجاتهن وسلط الضوء على دور الحرف اليدوية في دفع النمو الاقتصادي والحفاظ على التراث الثقافي.

كما يُعد سوق الثلاثاء الذي يُقام في أبها واحدًا من الأسواق التي تمزج بين التاريخ والتجارة. حيث يعكس هذا المركز الحيوي تراث عسير بما يقدمه من منتجات فخارية ومنسوجات ونباتات عطرية وأدوات تقليدية. كما أنه يربط الماضي بالحاضر ويجذب السياح ويدعم الاقتصاد المحلي.

ومن خلال هذه الجهود، تعمل أبها على تعزيز هويتها الثقافية، وتعزيز سبل العيش المحلية، وترسيخ مكانتها كوجهة رئيسة للسياحة الثقافية.

قرية المفتاحة، أبها
Amal | Google maps ٢٠٢٤©

سوق المنامة المركزي
©Julia Inserro ٢٠١٨

إعادة هيكلة أسواق الجملة الكبرى في الرباط والمنامة

يسهم عمل أسواق الجملة بشكل فعال في دعم مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية وسبل العيش المحلية في المدينة. ومع تطور أنماط التنمية، تبنت العديد من المدن جهودًا كبيرة لإعادة هيكلة شكل أسواق الجملة لديها. ويستكشف هذا المقال مدينتي الرباط في المغرب والمنامة في البحرين لتسليط الضوء على مختلف المبادرات الجارية في العالم العربي فيما يتعلق بإعادة هيكلة أسواق الجملة.

أعلنت وزارة الداخلية المغربية مؤخرًا عن إنشاء جيل جديد من أسواق الجملة في المغرب بهدف تحسين البنية التحتية التجارية وتلبية المعايير الدولية. وتشمل الخطة ثلاث مجالات رئيسة: إعادة هيكلة الشبكة الوطنية للجملة، وتحديث مرافق وخدمات السوق، وتنفيذ نموذج إداري أكثر كفاءة. ويكمن الهدف في إنشاء ١٢ سوقًا إقليميًا جديدًا للفاكهة والخضراوات في جميع أنحاء البلاد. قد تم الانتهاء من إنشاء أول سوق من تلك الأسواق الاثنى عشرة في الرباط بنهاية عام ٢٠٢٣م، مع وجود أسواق أخرى قيد الإنشاء في فاس وبركان ومراكش وإنزكان.

ويهدف الإصلاح إلى التغلب على التحديات التي تواجه تجارة الفواكه والخضراوات، بما في ذلك البنية التحتية القديمة والاعتماد المفرط على الوسطاء. وإلى جانب إصلاح سوق الجملة، تتعاون وزارة الداخلية مع وزارة الصناعة والتجارة لتطوير برنامج لإعادة تأهيل الأسواق المحلية. ويوجد حاليًا ٨٢٢ سوقًا محلية في المغرب، بما في ذلك ٧٥٣ سوقًا في المناطق الريفية و٦٩ سوقًا في المراكز الحضرية. تم استثمار ٦٢ مليون درهم (٦,٢ مليون دولار أمريكي) بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢م في تجديد العديد من الأسواق الأسبوعية.

وسيقع سوق الجملة الجديد الرباط-تمارة-سلا بالقرب من الطريق الدائري الذي يربط الرباط بطنجة وفاس، وسيخدم هذا السوق حوالي ٣٥٨٠ بائعًا في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية، وسيوفر الإمدادات للمناطق المحيطة، مثل: تيفلت والخميسات ورماني. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي ٥٥٠ مليون درهم (٥٥ مليون دولار أمريكي).

بدأ سوق السمك في تامسنا، الذي تم تمويله من قبل مؤسسة تحدي الألفية (MCC)، بالفعل في العمل حيث يغطي مساحة ٢٠,٠٠٠ م٢؛ وقد حل محل سوق السمك القديم "العكاري" بتكلفة قدرها ٧١ مليون درهم (٧,١ مليون دولار أمريكي). بالإضافة إلى ذلك، سيتم بناء سوق جديد للفاكهة والخضراوات في المنطقة الصناعية بالقرب من اليوسفية، بتكلفة إجمالية قدرها ٥٥٠ مليون درهم (٥٥ مليون دولار أمريكي)؛ ليحل محل سوق يعقوب المنصور القديمة ويخفف من الأضرار المحلية. وتعكس هذه الجهود اهتمامًا أوسع بالتحول نحو مرافق سوقية أكثر حداثة وكفاءة لمدينة الرباط والمناطق المحيطة بها.

أما في مدينة المنامة بـالبحرين، فيخضع السوق المركزي لتحول جذري في ظل النشاط الاقتصادي المتزايد وقدرة البنية التحتية الحالية المحدودة للسوق على تلبية احتياجات السكان بشكل كافٍ. ويعد سوق المنامة المركزي أكبر أسواق البحرين وأبرزها، ومن المقرر نقله خلال السنوات الست المقبلة. وسيتم تحديد موقعه الجديد، الذي لم يتم تحديده بعد، داخل محافظة العاصمة

من المتوقع أن يستوعب السوق الجديد النمو المستقبلي، بما في ذلك المزيد من المستودعات والمحلات التجارية والأكشاك والمكاتب والمرافق الحديثة، مثل: المقاهي والمطاعم. كما سيستضيف الموقع الجديد بنية تحتية لوجستية أكثر تقدمًا، مثل: مناطق التحميل والمباني الإدارية ومرافق أخرى. ونظرًا لصعوبة نقل الخدمات الأرضية، فإننا نهدف إلى الانتهاء من عملية النقل بحلول عام ٢٠٣٠م. ومع ذلك، قد يتم تسريع الجدول الزمني اعتمادًا على سهولة نقل المرافق، مثل: كابلات الكهرباء وخطوط المياه وأنظمة الصرف الصحي. كما دعت شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) إلى تقديم عروض أسعار لمشروع المخطط الرئيس للسوق المركزي.

ففي الوقت الحالي، وعلى الرغم من استمرار عمل السوق، تم استثمار مبالغ مالية كبيرة في تجديد السوق. حيث تصل تكلفة الصيانة السنوية للسوق إلى مليون دينار (٢,٦ مليون دولار أمريكي). وتشمل الأعمال الجارية في الموقع الذي يبلغ مساحته ١٤١,٠٠٠ م٢ تنظيم مواقف الشاحنات بالتعاون مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير مناطق تحميل وبيع مظللة. كما يتضمن تطوير المرافق توفير التظليل لسوق السمك الذي يغطي مساحة ٩٣٢ م٢؛ كما تتضمن المبادرات الأخرى تركيب ألواح الطاقة الشمسية وترقية إضاءة LED، كجزء من الجهود المبذولة لتقليل استهلاك الكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على تكثيف أعمال صيانة أجهزة التكييف وزيادة عدد المبردات في سوق اللحوم.

تعمل البلدية أيضًا على زيادة المساحات الخضراء كجزء من مبادرات التشجير الوطنية، ومن المتوقع أن يضم السوق الجديدة ألواح الطاقة الشمسية ومصابيح LED، بالإضافة إلى مساحات خضراء أكبر يمكن للزوار الاستمتاع بها. ومن المتوقع أن يلعب النجاح الكبير للسوق المركزي وكفاءته التشغيلية دورًا محوريًا في تعزيز القيمة الاقتصادية للمدينة والبلاد على حد سواء.

سوق الرباط وسلا و تمارة
©٢٠٢١ Hespress Morocco

أخبار المعهد

مشاركة المعهد العربي لإنماء المدن في المنتدى الحضري العالمي

ضمن وفد المملكة المشارك في المنتدى الحضري العالمي في القاهرة وبرئاسة سمو آمين منطقة الرياض رئيس المعهد، عزز المعهد حضوره في المنتدى من خلال تنظيم سلسلة من الجلسات الحوارية التي ناقشت أحدث التوجهات في مجال التنمية الحضرية، وعقد أكثر من ٣٠ اجتماع مع المدن والمنظمات الدولية والجهات الحكومية المشاركة، وتوقيع شراكات استراتيجية مع عدد من المؤسسات العالمية.

جناح المعهد في المعرض الحضري

برز جناح المعهد في المنتدى كمنصة حيوية للحوار وتبادل المعرفة، حيث استقطب أكثر من ١,٥٠٠ زائر. وعرضت مشاركة المعهد مجموعة متنوعة من المبادرات القائمة والمستقبلية، بدءاً من التخطيط والتصميم الحضري المستدام، وصولاً إلى آليات التمويل المبتكرة وبرامج بناء القدرات، وذلك من خلال العروض التفاعلية والمناقشات المباشرة مع الخبراء والمهتمين وممثلي وفود الدول والمدن المشاركة. وقد أبرز المعهد فعالية جهوده في تحسين المدن العربية وإدارة بأساليب حديثة تواكب التوجهات العالمية.

جناح المعهد العربي لإنماء المدن في المنتدى الحضري العالمي، في القاهرة
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

الدكتور أنس المغيري، المدير العام للمعهد العربي لإنماء المدن، يتحدث في جلسة البعد الاستراتيجي لجودة الحياة وضرورة تنسيق الجهود على المستويات الوطنية والمناطقية والمحلية لتحسين جودة الحياة في المدن
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

٧ جلسات حوارية تشاركية

نظم المعهد العربي لإنماء المدن وشارك في سلسلة من جلسات حوارية تفاعلية مؤثرة مع شركاء عالميين بما يعكس التزامه بتعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المدن العربية.

١. نحو مدن المستقبل: جودة الحياة ورفاهية الناس جوهر التخطيط الحضري

بتنظيم من برنامج جودة الحياة (المملكة العربية السعودية) سلطت هذه الجلسة الضوء على أهمية جودة الحياة ورفاهية الإنسان كركائز أساسية في استراتيجيات التنمية الحضرية. استعرضت الجلسة منهجيات دمج هذه المبادئ في عمليات التخطيط الحضري، مع التركيز على رؤية مستقبلية تهدف إلى تعزيز حياة السكان في المناطق الحضرية.

شارك المدير العام للمعهد، الدكتور أنس المغيري، في طاولة الحوار حيث قدم رؤية شاملة حول الأبعاد الاستراتيجية لجودة الحياة. وأكد على أهمية تحقيق التكامل وتنسيق الجهود على المستويات الوطنية والمناطقية والمحلية لتحقيق مستوى أفضل من جودة الحياة واستدامة المدن.

٢. المدن في عصر الذكاء الاصطناعي: تطبيقات حضرية رائدة

بتنظيم من أمانة منطقة الرياض والمعهد العربي لإنماء المدن وأمانة التخطيط الحضري في منطقة بوغوتا، كولومبيا ركزت الجلسة على استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل تفاعل المواطنين من خلال دعم اتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات، وتعزيز الشفافية، وبناء الثقة في منظومة الحوكمة الرقمية. يتيح الذكاء الاصطناعي للمدن فهم احتياجات وتطلعات سكانها بشكل أكثر دقة، مما يسهم في تطوير سياسات حضرية أكثر شمولاً وكفاءة.

أدار الدكتور منتصر الحياري، مدير التدريب وبناء القدرات في المعهد، طاولة الحوار حيث تم التركيز على الحلول المستندة إلى البيانات لجعل المدن أكثر ذكاءً واستجابة لاحتياجات سكانها.

٣. مستقبل حضري أفضل: التكامل المعرفي والتطبيقي في إدارة المدن

بتنظيم من المعهد بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) في الأردن، أكدت هذه الجلسة على أهمية الشراكات في تحويل الطروحات النظرية إلى خطوات عملية تسهم في تحقيق تأثير ملموس على أرض الواقع. وقد عرض المعهد نتائج تجربته في البرنامج الدولي الذي عقد بالشراكة مع جامعة كاليفورنيا، بيركلي واتحاد المدن والأقاليم السويدية.

أدار الدكتور منتصر الحياري، مدير التدريب وبناء القدرات في المعهد الجلسة الحوارية التي ركزت على تعزيز فعالية المبادرات الحضرية من خلال التعاون وتكييف النهج النظري مع الاحتياجات المحلية.

٤. من أجل تنمية حضرية أكثر فاعلية: منصات تبادل المعرفة بين المدن

بالتعاون مع الرابطة العالمية للمدن الكبرى Metropolis ، نظم المعهد جلسة حوارية ركزت على القوة التحويلية لمنصات تبادل المعرفة في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والشاملة على المستوى المحلي الإقليمي والدولي.

شارك الدكتور جهاد فرح، مدير برنامج السياسات الحضرية في المعهد، في طاولة الحوار حيث تناول أهمية التعاون المشترك بين المدن لتطوير الممارسات الحضرية المبتكرة التي تساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة الحضرية في مختلف السياقات.

٥. المساحات العامة القابلة للتكيف: المكونات الرئيسية لتحسين تفعيل المساحات العامة وسلامتها وإمكانية الوصول إليها

بتنظيم الهيئة الوطنية للتنسيق الحضري، تناولت هذه الجلسة استراتيجيات إنشاء مساحات حضرية شاملة ومرنة، خصوصًا في مراكز المدن والمناطق العامة المهمشة تاريخيًا، ودورها في إنعاش المدن وتوفير بيئة حضرية صديقة للإنسان.

أدار الدكتور حسن المويلحي، الخبير الحضري في المعهد، الجلسة النقاشية التي ركزت على أهمية إحياء وسط المدن وصنع الأماكن كأدوات أساسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

٦. إحياء أواسط المدن: صناعة الأماكن من أجل التنمية الحضرية المستدامة

بتنظيم جامعة القاهرة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(UN-Habitat)، ركزت هذه الجلسة على أهمية المساحات العامة في تحسين جودة الحياة الحضرية، مع التركيز على تفعيلها وضمان سلامتها وسهولة الوصول إليها.

شارك الدكتور حسن المويلحي، الخبير الحضري في المعهد، في الجلسة مؤكدًا على أهمية المساحات العامة في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين السلامة العامة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية.

٧. دور المبادرات المحلية في الأحياء في مشاريع التجديد الحضري

شارك المعهد في جلسة حوارية حول "دور المبادرات المحلية في الأحياء في مشاريع التجديد الحضري" من تنظيم الوكالة الوطنية للتجديد الحضري، التابعة لوزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة في المغرب؛ وذلك في الجناح المغربي في المنتدى. وهدفت الجلسة لعرض انواع مختلفة من مناهج التدخل في الاحياء وذلك بهدف تحسين واقعها الاقتصادي والاجتماعي ورفع جودة الحياة فيها.

وقد قدم المعهد ممثلا بالدكتور جهاد فرح مشروع التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية مبينا اهمية تدخلات التخضير التكتيكية وبناء الشركات بين القطاع العام والخاص والجمعيات في الأحياء في تمكين البلديات من زيادة الرقعة الخضراء في الأحياء وزيادة التواصل الاجتماعي والتعاضد بين السكان. وقد شملت الجلسة مداخلات شملت منهجيات جهات مختلفة، بما في ذلك مداخلة لمديرة الوكالة الوطنية للتجديد الحضري ومداخلة لممثلة عن برنامج الموئل في الأمم المتحدة.

أدار الدكتور حسن المويلحي، الخبير الحضري في المعهد، الجلسة النقاشية التي ركزت على أهمية إحياء أواسط المدن وصنع الأماكن كأدوات أساسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة

©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

إطلاق مبادرة حوار المدن العربية الأوروبية (AECD)

أعلن المعهد العربي لإنماء المدن بالشراكة مع أمانة منطقة الرياض، عن مبادرته الرائدة "حوار المدن العربية الأوروبية" (AECD)، والتي تُعد من المبادرات الإقليمية لتعزيز التعاون والتواصل بين رؤساء البلديات وممثلي المدن العربية والأوروبية، إلى جانب المنظمات الدولية والتمويلية. وهذه المبادرة تهدف إلى المساهمة في بناء الشراكات الفاعلة بين المدن العربية والأوروبية.

ومن المقرر أن يجمع الحوار في مايو ٢٠٢٥ أكثر من ١٢٠ رئيس بلدية من المدن العربية والأوروبية ويشركهم في حوار يتسم بالبصيرة النافذة حول عدد من القضايا ذات الأهمية للتنمية الحضرية البلدية. وهو يتمحور حول ٤ موضوعات رئيسية: البيئة وتغير المناخ، والاستثمار والتنمية الاقتصادية المحلية، والمدن الصالحة للعيش، والتحول الرقمي. ومن أجل تأسيس هذه المبادرة رسميًا، تم توقيع مذكرة تفاهم رسمية بين المعهد العربي لتنمية المدن، و Platforma و VNG International في المنتدى الحضري العالمي في القاهرة، برعاية سمو أمين منطقة الرياض رئيس المعهد وعمدة مدينة أوتريخت ومعالي محافظ القاهرة ومعالي عمدة مدينة نواكشوط وعدد من رؤساء المنظمات الحضرية العالمية.

توقيع اتفاقية تعاون لإطلاق منتدى حوار المدن العربية الأوروبية في المنتدى الحضري العالمي، القاهرة
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

وفد المعهد العربي لإنماء المدن يعزز التعاون الإقليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة

قام وفد من المعهد العربي لإنماء المدن بزيارة إلى دولة الامارات العربية المتحدة، حيث شارك في منتدى Livable CitiesX وعقد مجموعة من الاتفاقيات والشراكات التي تعزز من حضور المعهد دولياً.

مدن صالحة للعيش X

تشرف المعهد بالشراكة مع دي إم جي إيفنتس بتنظيم مؤتمر Liveable CitiesX في دبي، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر. وقد مثل المعهد، الدكتور أنس المغيري، حيث شارك في حلقة نقاش حول "المدن المتطورة: كيف تؤثر ديناميكيات السكان المتغيرة على كيفية عيشنا وعملنا في البيئات الحضرية". وقد شارك في الجلسة لوفونو راتسيكو، عضو مجلس الإدارة والمدير غير التنفيذي لشركة City Power في جوهانسبرغ، وسمير داود، المدير الإداري لشركة KEO Infrastructure، ولوتز ويلجن، رئيس إدارة التصميم في مدينة مصدر، والدكتور أكرم أوارد، الشريك والرئيس العالمي للمدن الذكية في مجموعة بوسطن الاستشارية.

أدار الجلسة السيد جورميندر سينغ ساجو، المدير العام لمجموعة إيجيس (الإمارات العربية المتحدة وعمان)، والذي أدخل المشاركين في نقاش حول ما يعنيه أن تكون المدن صالحة

مدير المعهد يشارك في قمة LiveableCitiesX بجلسة حوارية بعنوان: المدن المتطورة وديناميكيات السكان: كيف نعيش ونعمل في المستقبل الحضري
©٢٠٢٤ dmg events

للعيش، وكيف يؤثر النمو السكاني على تنمية المدن، وما يفعله خبراء الصناعة المختلفون في مجالاتهم لمواكبة هذه التغييرات. وقد سلط الدكتور أنس الضوء على الدور الذي يقوم به المعهد العربي لإنماء المدن في دعم انتقال المدن العربية إلى مساحات صالحة للعيش وشاملة مع الاعتراف بالتحديات التي يفرضها المستوى المتفاوت للموارد في جميع أنحاء المنطقة، من المراكز الحضرية المتطورة للغاية إلى المدن التي تكافح من أجل البنية التحتية الأساسية. كما ساهم المتحدثين بآرائهم حول دور الطاقة والبنية التحتية والاستدامة والتصميم في تحويل مشهد المدن.

إكسبو دبي

ضمن إطار تعزيز الشراكات مع المؤسسات الإقليمية الرائدة في مجالات التنمية الحضرية، زار وفد المعهد العربي لإنماء المدن هيئة مدينة إكسبو سيتي دبي. حيث التقى سعادة مدير عام المعهد بالمدير التنفيذي لمدينة إكسبو دبي السيدة نادية فيرجي. خلال اللقاء، ناقش الجانبان رؤى مشتركة حول مواجهة التحديات واستثمار الفرص في المدن العربية، كما تم استعراض مشاريع ومبادرات مبتكرة ذات اهتمام وتعاون مُشترك.

من اليسار إلى اليمين: السيدة لانا عبد الحميد، والسيدة ميشا ميتال، والسيد أندريو وايت، والسيدة نادية فيرجي، والدكتور أنس المغيري، والسيدة ألبا فرنانديز كويادو، والسيد تيموثي نيرون بانسيل، والسيدة نصرة الرحمة، والسيدة فاطمة الجعفري

©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

شراكات المعهد الجديدة

أبرم المعهد العربي لإنماء المدن، باعتباره منظمة إقليمية تضم شبكة بها أكثر من ٦٥٠ مدينة عربية، عدة شراكات سعيًا منه إلى تعزيز جهود التنمية الحضرية في جميع أنحاء المنطقة العربية، وأيضاً مد جسور التواصل على الصعيد الدولي. ففي الشهرين الماضيين، أرسى المعهد أسساً متينة للعلاقات مع عدد من المنظمات الدولية، ووقع اتفاقيات شراكة رسمية من أجل المضي قدمًا بأجندة حضرية مشتركة لمستقبل المدن.

أمانة الباحة

وكجزء أساسي من أنشطته في تقديم الدعم للقطاع البلدي، سيقوم المعهد العربي لإنماء المدن بتنظيم دورات تدريبية متخصصة تساعد على تنمية قدرات منسوبي أمانة الباحة. وتهدف هذه الدورات لتحسين العمل البلدي ودعم أولويات التنمية الحضرية في الباحة بشكل أفضل. وتتضمن الاتفاقية تحديد مجالات أبحاث السياسات الحضرية التي تهتم بها أمانة منطقة الباحة والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات التي يعقدها المعهد.

المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية

يتضمن التعاون تنظيم المؤتمرات وورش العمل وفعاليات تبادل المعرفة لتعزيز تبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات في التخطيط المستدام في المنطقة العربية. كما سيعمل المعهد العربي لإنماء المدن مع المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء لتطوير وتنفيذ برامج تدريبية مصممة للبلديات والمهنيين من القطاع الخاص والمنظمات في مصر ودول أخرى. وستهدف هذه البرامج إلى تعزيز المهارات وبناء القدرات في التخطيط والتنمية الحضرية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل الشركاء على إصدار نشرات حول مواضيع التنمية الحضرية التي تندرج ضمن مجالات التركيز المشتركة.

توقيع اتفاقية تعاون بين المعهد العربي لإنماء المدن وأمانة الباحة، وقعها المدير العام للمعهد الدكتور أنس المغيري و الدكتور علي السواط رئيس بلدية الباحة
©٢٠٢٤ بلدية الباحة

توقيع اتفاقية تعاون بين المعهد العربي لإنماء المدن، ومعهد التدريب والدراسات الحضرية بالمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، مصر
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

حكومة عجمان

عزز المعهد العربي لإنماء المدن شراكته مع حكومة عجمان من خلال اتفاقية تعاون رسمية مع دائرة البلديات والتخطيط. وقد شهد حفل التوقيع، الذي حضره سعادة الأستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي، مدير عام الدائرة، التزامًا مشتركًا بتعزيز التنمية الحضرية في الإمارة. وفي أعقاب الاتفاقية، أجرى الوفد جولة في المواقع الرئيسة في بلدية عجمان، شملت إعادة تأهيل مشاريع الإسكان والمناطق الصديقة للمشاة التي تم تطويرها حديثًا في وسط المدينة، وعرض الجهود المبذولة لتحويل الإمارة إلى مكان أكثر سهولة في الوصول إليه وقابلية للعيش.

متروبوليس

يهدف التعاون بين متروبوليس والمعهد العربي لإنماء المدن إلى تبادل الأفكار من خلال منصات مشاركة الممارسات الحضرية لتحديد الدروس وأوجه التعاون. كما أنهما سيتعاونان لتصميم وتنفيذ منتدى التمويل الحضري كأحد فعاليات منتدى حوار المدن العربية الأوروبية الذي سيعقد بمدينة الرياض في مايو ٢٠٢٥م. وسيتم أيضًا تنظيم ندوة لتعزيز الوعي بين المدن الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي حول فوائد تعزيز الحضور الدولي للمدن، وتحفيز التواصل والمزيد من التعاون. بالإضافة إلى ذلك، سيبحث الطرفان الأنشطة المشتركة للمدن في الفعاليات الدولية، وسيعملان على تسهيل تبادل السياسات الحضرية لمعالجة التحديات من خلال الخبرات والحلول المشتركة.

مؤسسة بلومبرغ الخيرية

في إطار تأكيد التزام المعهد العربي لإنماء المدن بتعزيز التنمية الحضرية المستدامة في المدن العربية، أعلن المعهد عن بدء شراكته الاستراتيجية مع مسابقة تحدي عمداء المدن العالمي، التي تنظمها مؤسسة بلومبيرغ الخيرية وتبلغ جائزتها ٢٥ مليون دولار أمريكي موزعة على ٢٥ مدينة على مستوى العالم.

وتعتبر المسابقة واحدة من أهم مبادرات المؤسسة، حيث تشجع المدن التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة على تبني حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الحضرية. وقد عقد المعهد بناء على هذه الشراكة لقاءً تفاعليا مع المدن العربية بهدف ارشاد المدن وتمكينها من تقديم مقترحات.

الاتحاد السويدي للإدارات المحلية والإقليمية (SALAR International)

يطلق المعهد العربي لإنماء المدن شراكته مع الاتحاد السويدي للإدارات المحلية والإقليمية (SALAR International)، لتعزيز قدرات البلديات والإدارات المحلية في المدن العربية. تأتي هذه الشراكة الاستراتيجية بهدف تبادل المعرفة وبناء القدرات وتقديم حلول مبتكرة للتحديات الحضرية.

يعد الاتحاد السويدي للإدارات المحلية والإقليمية (SALAR International) من الجهات الرائدة عالميًا في مجال تطوير الحكومة المحلية وتعزيز الحوكمة الرشيدة على المستوى العالمي. وتعد المدن السويدية أكثر المدن العالمية تميزاً في

مجال جودة الحياة والحلول الابتكارية للمشاكل الحضرية.

وتهدف هذه الشراكة الى:

- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متقدمة لتطوير كفاءات الكوادر البلدية وفقًا لأحدث المعايير والممارسات.
- تعزيز تبادل أفضل الممارسات والحلول المبتكرة بين المدن العربية والمدن السويدية.
- إعداد أبحاث مشتركة وتطوير سياسات تستند الى الأدلة لدعم صناعة القرار في المدن.

جامعة دورتموند التقنية

يواصل المعهد العربي لإنماء المدن تعزيز شراكاته مع مؤسسات أكاديمية عالمية مرموقة لدفع عجلة التنمية الحضرية المستدامة في المدن العربية. وفي هذا الإطار، يعلن المعهد عن شراكته مع جامعة دورتموند التقنية في ألمانيا، وهي مؤسسة أكاديمية رائدة تحتوى على إحدى أكبر كليات التخطيط في أوروبا. تمثل هذه الشراكة خطوة استراتيجية نحو تطوير أبحاث التنمية الحضرية ودعم الابتكار على المستويين الإقليمي والدولي، وتهدف الى:

- تنفيذ مبادرات بحثية تعاونية لمعالجة التحديات الحضرية الملحة مثل التكيف مع تغير المناخ، التخطيط الحضري المستدام، وتوفير الإسكان الميسر، وغيرها من القضايا.
- تنفيذ مبادرات مشتركة في مجال بناء قدرات منسوبي الأمانات والبلديات في المدن العربية.
- عقد ورش عمل مشتركة في مختلف المجالات ذات العلاقة بالتنمية الحضرية وإدارة المدن.

توقيع اتفاقية تعاون بين المعهد العربي لإنماء المدن ودائرة البلدية والتخطيط في عجمان، وقعها الدكتور أنس المغيري المدير العام للمعهد وسعادة الأستاذ عبدالرحمن النعيمي مدير عام الدائرة
©٢٠٢٤ حكومة عجمان

تنظيم ندوة حول دمج أبعاد المناخ والمرونة في برامج التخطيط الحضري بالتعاون مع جامعات المانية وعربية

بالشراكة مع الجامعة التقنية في برلين وجامعة القاهرة وجامعة عين شمس، وبتمويل من برنامج COSIMENA التابع للهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي(DAAD)، نظم المعهد العربي لإنماء المدن ندوة بعنوان "تمكين الأكاديميين الشباب لتشكيل مستقبل حضري مرن في مواجهة المناخ في المدن العربية". أقيمت الندوة، في مبنى الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي في حي الزمالك بالقاهرة في الفترة من ١٠ إلى ١١ نوفمبر ٢٠٢٤. هدفت الندوة إلى جمع باحثين وأكاديميين وممارسين حضريين الشباب من المنطقة العربية وألمانيا لمناقشة أجندات البحث والنهج الممكنة لدمج القضايا الحضرية والمناخية والمرونة في برامج تعليم التخطيط الحضري. وتضمنت الندوة ١٢ عرضًا مختلفًا وورشة عمل.

من المعهد العربي لإنماء المدن، قدم الدكتور جهاد فرح، مدير برنامج السياسات الحضرية، عرضًا حول حاجة التخطيط الحضري الى التعامل بشكل أكثر بنيوي مع الأزمات، ليس كحالة استثنائية وعرضية انما كتحدي متكرر يجب أخذه بعين الاعتبار في جميع خطط وسياسات التطوير الحضري. كما قدم الدكتور حسن المويلحي، مدير مشروع معمل الابتكار الحضري "التخضير التشاركي للأحياء في المدن العربية"، عرضًا حول المشروع البحث الذي يقوده المعهد في عمان وبورسعيد وتونس.

مشاركة الدكتور جهاد فرح، مدير برنامج السياسات الحضرية، في الندوة.
©٢٠٢٤ حكومة عجمان

البرنامج الدولي في الابتكار والإدارة الحضرية المرحلة الثانية: تجربة ثرية لأفضل الممارسات العالمية في مجال الحوكمة الحضرية والابتكار

بعد استكمال مرحلة المعرفة الأولى التي أقيمت في بيركلي، كاليفورنيا، اختتم المعهد المرحلة الثانية من برنامجه التنفيذي في الابتكار والإدارة الحضرية (EPIUM) بالتعاون مع الاتحاد السويدي للإدارات المحلية (SALAR International)، حيث شارك ٢٧ مشاركاً من قيادات أمانة منطقة الرياض في زيارات دراسية ثرية استمرت لمدة أسبوعين في مدينة ستوكهولم، السويد.

أتاحت "الزيارات الميدانية الخارجية" للمشاركين فرصة عملية لاستكشاف تطبيقات الحلول الحضرية والاطلاع على ممارسات الإدارة البلدية المتقدمة. من خلال برنامج الزيارات، حيث تعرف المشاركون على البيئة الحضرية المميزة لمدينة ستوكهولم، واطلعوا على الأساليب الابتكارية المعتمدة في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال.

أبرز محطات المرحلة:

• زيارات ميدانية شاملة تضمنت الجولة زيارة مشاريع تنموية حضرية بارزة، مثل مشروع ستوكهولم البحري الملكي، وسلوسن، وهاجاستادن. حيث اطلع المشاركون بشكل مباشر على أمثلة ناجحة للتخطيط الحضري المستدام والتصميم العمراني.

• جلسات نقاشية بقيادة خبراء: وفرت هذه المرحلة الفرصة للمشاركين لإجراء مناقشات ثرية مع خبراء تخطيط المدن، وصناع السياسات الحضرية ومسؤولي البلديات. وساهمت هذه الحوارات في تعزيز فهم الحلول المبتكرة لمواجهة التحديات الحضرية المعاصرة، مع التركيز على تطبيق أفضل الممارسات العملية.

• ورشة عمل تطبيقية: تفاعل المشاركون بشكل فعال في ورشة عمل متخصصة حول المرونة المناخية، حيث تم التركيز على كيفية تطبيق هذه الممارسات في الرياض والمدن العربية.

• تبادل المعرفة: من خلال فرص التعلم والتواصل مع الزملاء، قام المشاركون بمشاركة الخبرات والتحديات والحلول مع زملائهم من القادة والمسؤولين في المدينة.

من خلال دمج المعرفة النظرية مع التطبيق العملي، نجح البرنامج الدولي التنفيذي في تمكين المشاركين من تعزيز مهاراتهم القيادية. ويعكس هذا البرنامج التزام المعهد بتعزيز التميز في إدارة المدن ودعم جهود التنمية المستدامة في المدن العربية.

المرحلة الثانية من البرنامج الدولي التنفيذي للابتكار والإدارة الحضرية
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

تعزيز القدرات المؤسسية من خلال برامج تدريبية متخصصة

إيمانًا برسالة المعهد في تطوير القدرات المؤسسية، يعمل المعهد العربي لإنماء المدن وفق خطته الاستراتيجية على تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة التي تهدف إلى بناء قدرات الكوادر البلدية، وتمكينهم من استخدام أحدث التقنيات، وتشجيع تبادل الخبرات والمعارف، بما يساهم في صياغة سياسات تنمية حضرية أكثر فعالية.

تؤكد هذه البرامج على دور المعهد المحوري في تمكين القيادات البلدية من تطوير حلول مبتكرة للتحديات الحضرية، وبالتالي دفع عجلة التنمية المستدامة في المدن العربية.

ورشة تدريبية في القيادة البلدية - مسقط، سلطنة عمان | حضورية

قدم المعهد ورشة تدريبية لمدة ٣ أيام لمنسوبي بلدية مسقط، تم تصميمها لتزويد القادة وصناع القرار بالأدوات والمنهجيات المتقدمة التي تساعدهم على إدارة العمل البلدي بكفاءة وفعالية.

غطت الورشة مجموعة متنوعة من المهارات والمعارف الأساسية للقيادات البلدية، بما في ذلك تحديد الأولويات الاستراتيجية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات، وإدارة الموارد المالية والمشاركة المجتمعية، مما يساهم في رفع كفاءة الأداء البلدي.

قدم المعهد العربي لإنماء المدن ورشة تدريبية في القيادة البلدية - مسقط، سلطنة عمان
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

قدم المعهد العربي لإنماء المدن ورشة تدريبية في أنسنه المدن وتحسين المشهد الحضري - أمانة نجران، المملكة العربية السعودية
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

من خلال مزيج من المحاضرات النظرية وورش العمل التفاعلية، استطاعت الورشة أن تزود المشاركين بكيفية مواجهة التحديات المعاصرة في مجال الإدارة البلدية. وقد ساهمت مشاركة نخبة من الخبراء والقيادات البلدية في تعزيز قدرات المشاركين على اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة، وتحسين أداء البلدية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ورشة تدريبية في أنسنه المدن وتحسين المشهد الحضري - أمانة نجران، المملكة العربية السعودية | حضورية

قدم المعهد ورشة تدريبية لمنسوبي أمانة نجران، حيث قدمت الورشة نظرة تفصيلية على مبادئ التصميم الحضري المرتكز حول التفاعل الإنساني والاجتماعي في الساحات والفضاءات الحضرية، وأهمية إنشاء مدن تلبي احتياجات سكانها.

قدمت الورشة رؤية شاملة لمبادئ التصميم الحضري بما يمكن المشاركين من تطوير خطط وبرامج تساهم في تحسين البيئة الحضرية في نجران، وتجعلها مدينة أكثر جاذبية وقابلية للعيش. كما قدمت دراسات عملية توجه المخططين الى كيفية تحويل الأفكار النظرية إلى واقع ملموس.

المعهد يعقد سادس لقاءات سلسلة "حراك المدن" حول تقييم المخطط الاستراتيجي لولاية الجزائر (٢٠١٠-٢٠١٩)

نظّم المعهد العربي لإنماء المدن سادس لقاءاته ضمن سلسلة اللقاءات الشهرية "حراك المدن" وذلك مساء يوم الثلاثاء ٢٨ ربيع الأول ١٤٤٦هـ الموافق ١ أكتوبر ٢٠٢٤م، وبحضور عدد من المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية. استهل اللقاء د. عبد الله ضيف الله، مدير اللقاء وأستاذ التخطيط العمراني، بنبذة تعريفية عن سلسلة لقاءات "حراك المدن"، وأشار إلى أهميتها في إثراء النقاش بين المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية من كافة الدول العربية. كما أكد أن الفائدة المرجوة من هذه اللقاءات تكمن في التعرف على مشاريع التنمية الحضرية الريادية وتبادل الأفكار حول آليات العمل ومقومات النجاح.

افتُتِح اللقاء بالحديث عن مدينة الجزائر ورؤيتها الاستراتيجية الطموحة لتعزيز التنمية والتكامل الإقليمي، قدمها م. أمين بن عيسى، مهندس معماري ومخطط حضري وأستاذ مشارك في جامعة باريس السوربون، مشيرًا إلى أن الحكومة الجزائرية أعلنت عن رؤية استراتيجية جديدة في عام ٢٠٠٦م تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مستفيدةً من موقعها الاستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط. تم بناء هذا المخطط الاستراتيجي بناءً على الطموحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقاء افتراضي بعنوان

تقييم المخطط الاستراتيجي لولاية الجزائر (2010-2019)

ضيف اللقاء

م. امين بن عيسى

مهندس معماري ومخطط حضري، و أستاذ مشارك في جامعة باريس السوربون.

لقاء افتراضي بعنوان: تقييم المخطط الاستراتيجي لولاية الجزائر (٢٠١٠-٢٠١٩)

©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

وأشار إلى أن الإحصاءات تشهد نمو ديمغرافي ملحوظ في قطاع التعليم، حيث ارتفع عدد الطلاب من أقل من ١٠٠٠ طالب في بداية الستينات إلى أكثر من ١.٥ مليون طالب اليوم، مما يعكس زيادة الطلب في التعليم.

عرض م. أمين مشروع رئيسي في البحر الأبيض المتوسط يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول المنطقة. وهو مشروع شبكة "المايكروملياج" الذي يقوم على تنظيم مدينة الجزائر الكبرى من خلال إنشاء طرق جديدة، كما تم طرح خطة لإعادة هيكلة النقل العام لتحسين جودة الخدمات. وأضاف إلى أهمية العمل تحت إطار الهندسة المرنة في تطوير المشاريع الجديدة.

تناول م. أمين المشاريع الجديدة في مدينة الجزائر، بدءًا من إنشاء مركز جديد حول الحرم الطبي في وارسو، وبالإضافة إلى بناء حرم قانوني، وأيضًا مركزية جديدة حول الجامع الكبير. وأكد على التركيز على التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، لإنشاء مناطق نائية جديدة، بمبدأ إعادة التأهيل والعلاقة بين التنمية والاستدامة. تشمل مشاريع التطوير في الجزائر الطرق والواجهة البحرية والحدائق العامة، مع التركيز على الجمع بين التقاليد والحداثة.

أخيرًا، أكد م. أمين بأن الحكومة الجزائرية تلتزم بمبادئ التنمية المستدامة، كما نظمت الجهة المعنية معارض متنقلة لتقديم المخطط الاستراتيجي والمشاركة في مناقشة المشاريع بهدف تعزيز التعاون والعمل الجماعي لتحقيق الأهداف المرجوة. تعد هذه الخطوة بمثابة علامة فارقة في مسيرة الجزائر نحو مستقبل أكثر استدامة وتكاملًا على الصعيدين المحلي والإقليمي.

في نهاية اللقاء، شكر د. عبد الله ضيف الله الحضور على تفاعلهم ومشاركتهم القيمة، مشيدًا بالدور البارز للمهندس أمين عيسى في المشاركة في تقييم المخطط الاستراتيجي لولاية¬ الجزائر. وأكد على أهمية استمرار هذه اللقاءات لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المختصين في التنمية الحضرية.

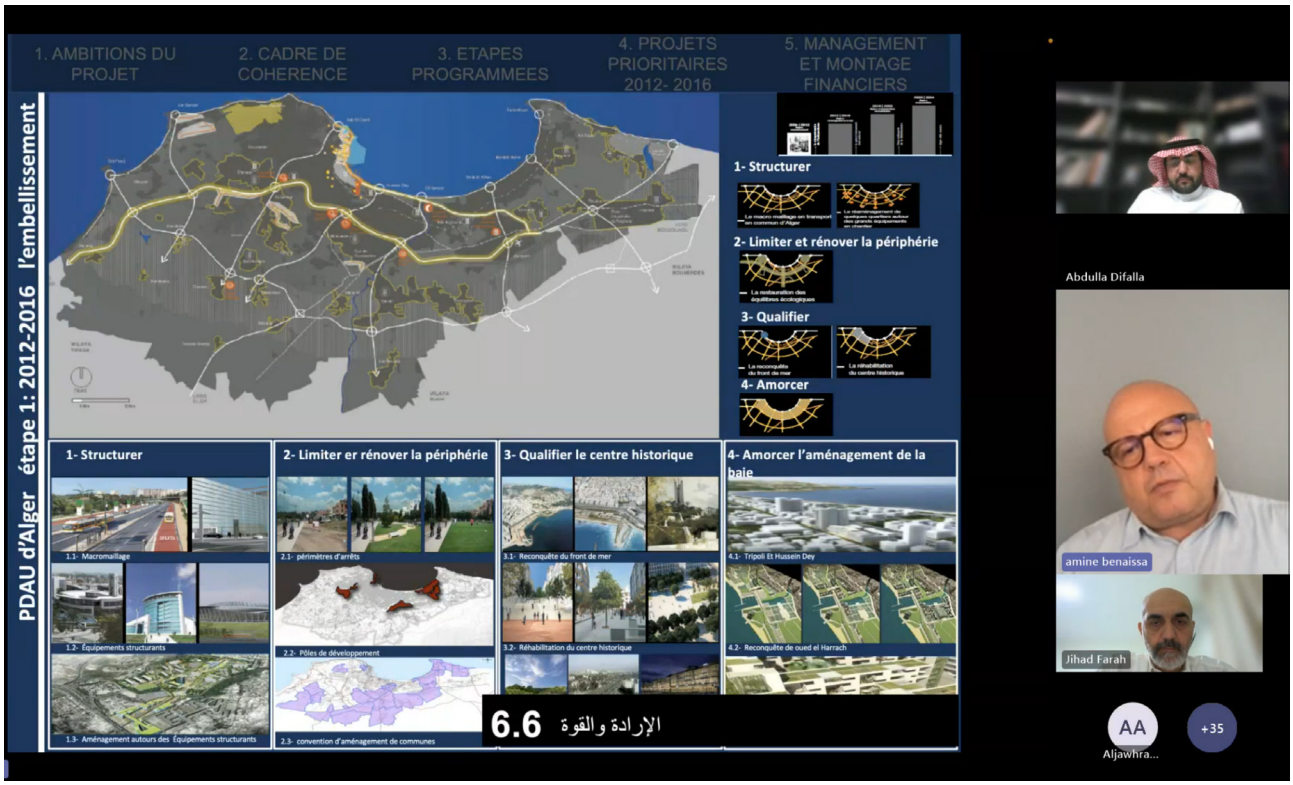

لقاء افتراضي بعنوان: تقييم المخطط الاستراتيجي لولاية الجزائر (٢٠١٠-٢٠١٩)
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يعقد سابع لقاءات سلسلة "حراك المدن" حول رحلة تطوير مدينة مشيرب المستدامة

نظّم المعهد العربي لإنماء المدن سابع لقاءاته ضمن سلسلة اللقاءات الشهرية "حراك المدن" مساء يوم الثلاثاء ٢٦ ربيع الأول ١٤٤٦هـ الموافق ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤م، بحضور عدد من المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية.

استهل اللقاء الدكتور عبد الله ضيف الله، مدير اللقاء وأستاذ التخطيط العمراني، بنبذة تعريفية عن سلسلة لقاءات "حراك المدن"، مشيرًا إلى أهميتها في إثراء النقاش بين المختصين والمهتمين بشؤون التنمية الحضرية في الدول العربية كافة. وأكد على أهمية هذه اللقاءات في تسليط الضوء على مشاريع التنمية الحضرية الريادية، وتبادل الأفكار حول آليات العمل ومقومات النجاح.

افتُتِح اللقاء بعرض قدمته المهندسة فاطمة محمد فوزي، مهندسة معمارية ومخططة حضرية وعضو في مجلس إدارة قسم الهندسة المعمارية بجامعة قطر.

استعرضت خلاله رؤية وأهداف مشروع "مشيرب قلب الدوحة"، مبادئ المخطط العام للمدينة، وتجربة المشروع في تطوير هوية معمارية قطرية عصرية تقوم على أسس الاستدامة.

وأوضحت المهندسة فاطمة أن تطوير مدينة مشيرب المستدامة جاء بجهود شركة مشيرب العقارية، برئاسة مجلس إدارة صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر. عملت الشركة على تحقيق توازن بين الابتكار ومتطلبات الحفاظ على الثقافة والإرث المحلي.

لقاء افتراضي بعنوان: رحلة تطوير مدينة مشيرب المستدامة
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

تناولت المهندسة المخطط الرئيس لضاحية "مشيرب"، والذي كان ثمرة ثلاث سنوات من الأبحاث بمشاركة نخبة من كبرى الشركات الهندسية وبيوت الخبرة العالمية. يجمع المخطط بين العمارة القطرية التقليدية وحداثة التصميم المعاصر، لابتكار لغة معمارية جديدة. تميز المشروع بحصول مبانيه على شهادات الريادة في تصميم الطاقة والبيئة (LEED) من الفئتين الذهبية والبلاتينية، مما يعكس التزام المشروع بأعلى معايير الاستدامة. كما دخل المشروع موسوعة غينيس للأرقام القياسية لاحتوائه على أكبر موقف سيارات تحت الأرض في العالم، بسعة تتجاوز ١٠,٠٠٠ موقف.

وأكدت المهندسة فاطمة أن مشروع "مشيرب قلب الدوحة" يهدف إلى أن يكون نموذجًا يُحتذى به ومعيارًا عالميًا لتطوير وسط المدن بشكل مستدام.

ي ختام اللقاء، شكر الدكتور عبد الله ضيف الله الحضور على تفاعلهم ومشاركتهم القيمة، مثنيًا على الدور البارز للمهندسة فاطمة محمد فوزي في قيادة هذا العرض المتميز عن رحلة تطوير مدينة مشيرب. كما أكد على أهمية استمرار هذه اللقاءات لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المختصين في التنمية الحضرية.

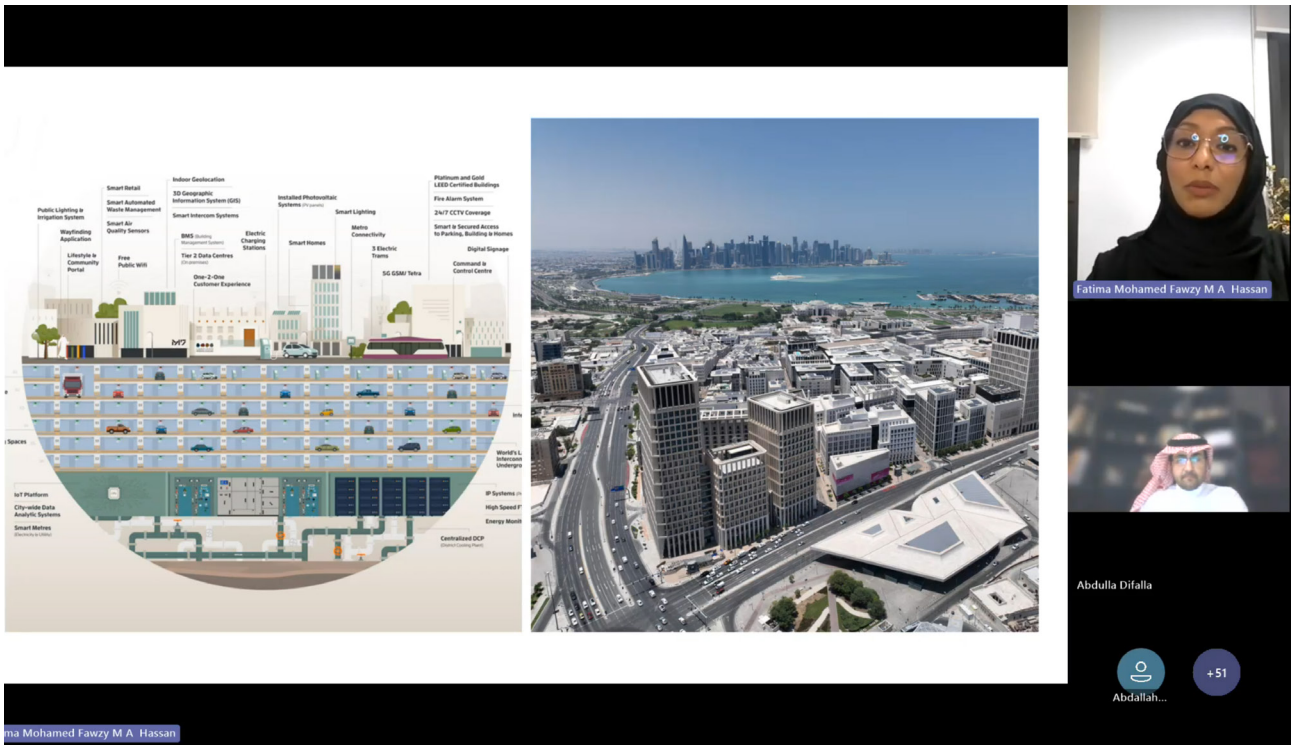

لقاء افتراضي بعنوان: رحلة تطوير مدينة مشيرب المستدامة
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن

MUDUNUNA

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban

@arab_urban_sa

/araburban

/araburban

/@arab_urban

يمكنكم مسح الرمز لقراءة
الأعداد السابقة من مدننا

Riyadh 11452
Kingdom of Saudi Arabia

P.O Box 6892,
Diplomatic Quarter

T. +966114802698
mudununa@araburban.org

جميع الحقوق محفوظة
©٢٠٢٤ المعهد العربي لإنماء المدن